



## حل «المشكلة العربية» بالغلبة الديمغرافية عبر الترحيل و/أو الإبادة القدس والمناطق المسماة «ج» كحالتين دراسيتين «دراسة مُحكمة»

و. وليد سالم

مدير تحرير مجلة المقدسية - عضو مجلس مركز دراسات القدس  
- جامعة القدس - مدرس في برنامج ماجستير دراسات القدس

### مدخل

أتمت المشاريع الاستيطانية الاستعمارية التي حققت الغلبة الديمغرافية لمستوطناتها على أرض الشعب الأصلي، ذلك بإحدى طريقتين: أولاهما، هي اقتلاع الشعب الأصلي وترحيله. والثانية، هي إبادة الغالبية العظمى من هذا الشعب. يهدف هذان النوعان من المشاريع الاستيطانية الاستعمارية إلى خلق دولة استيطانية استعمارية نقية تمامًا من الشعب الأصلي، ولكن صراع القوى على الأرض مع الشعوب الأصلية يمنع تحقيق ذلك، ولهذا تضطر قوى الاستيطان الاستعماري إلى التنازل على مضمّن نحو قبول خلق أغلبية بدلاً من الدولة الاستيطانية الاستعمارية النقية تمامًا.

يمثل الاقتلاع عبر الترحيل والتفريغ والترانسفير (مصالحة 2002 و 2003)، والتطهير العرقي (بابيه، 2007)، والتطهير المكاني (Hanafi, 2012)، والاستئصال

والمحو (Wolfe, 2006) كمرادفات أخرى تطرحها الأدبيات ذات الصلة، أدوات الحركة الصهيونية لتحقيق الأغلبية اليهودية في فلسطين مترافقة مع الاستحواذ على المكان والأرض والإقليم والمشهد والفضاء؛ لإعلان شهادة ميلاد لدولة جديدة تقوم على أنقاض شعب آخر جذوره التاريخية ضاربة في تلك الأرض. وتمثل هذه الأدوات السمة الخاصة للاستيطان الاستعماري الصهيوني في فلسطين في ظل عجزه عن تحقيق غلبته الديمغرافية بوسيلتي الهجرة والنمو الطبيعي على حساب الشعب الفلسطيني الأصلي.

بالمقارنة مع شكل آخر من هذا الاستعمار، فقد تحققت الغالبية للمستوطنين في الأمريكتين وأستراليا ونيوزيلندا، من خلال إبادة الغالبية العظمى من الشعب الأصلي. وتشير تطورات ما بعد بدء الحرب على غزة في 7 أكتوبر/ تشرين أول 2023 إلى تصاعد دور العنصر الإبادي في ممارسة الحركة الصهيونية، لاسيما بعد أن أغلقت الحدود العربية أمام مشاريع الطرد والترحيل للغزيين، التي طرحت خلال الشهر الأول من الحرب (Dana, 2024). وبهذا تلحق الصهيونية بتجربة دولتها الأم الولايات المتحدة التي أبادت شعوب أيبايا لا الأصلية، وأقامت دولتها باسمها الجديد على أنقاضها.

وعلى العكس، هناك حالات تقع خارج هذا البحث، لم ينجح فيها المشروع الاستيطاني الاستعماري في خلق أغلبيته كحالة جنوب إفريقيا، التي تم فيها إبقاء الشعب الأصلي في بلده من أجل استغلاله، وحالة أيرلندا التي لم تنجح عملية خلق أغلبية استيطانية استعمارية إلى حين، سوى في ست من مقاطعاتها فصلت عن البلد الأصلي وأطلق عليها اسم أيرلندا الشمالية.



## الاطروحة وأبعادها

بناءً على العقيدة الصهيونية المنبثقة، كما بيّنت الدراسات ذات العلاقة (مثلاً: ساند، 2010)، من أسطورة تنظر إلى فلسطين على أنها «أرض إسرائيل» التاريخية منذ ألفي عام والمملوكة حصرياً من «شعب إسرائيل». فقد هدفت الصهيونية إلى خلق دولة يهودية نقية في كل فلسطين، بالاعتماد على الاقتلاع والترحيل كأسلوب رئيس تنفذه في المواقع التي تحقق فيها أغلبية، مثلها مثل المواقع التي لا تحقق فيها تلك الأغلبية. في هذا الإطار، تعاني الصهيونية من قصور في تحقيق أهدافها بالغلبة الديمغرافية؛ ويعود ذلك إلى فشل الهجرة والنمو الطبيعي الصهيونيين حتى الآن في تحقيق تلك الغلبة، بحيث تصبح اتجاهًا دائمًا وثابتًا، وهناك أيضًا نسبة النمو الديمغرافي المعاكس للباقيين من الفلسطينيين في بلادهم. وقد عولج هذا القصور الديمغرافي، ويعالج، من خلال وسائل متعددة خشنة وناعمة لتحقيق المزيد من ترحيل الشعب الفلسطيني. ولكن هذه الوسائل - كما هي أساليب تحقيق الغلبة الديمغرافية - لا تنجح في تحقيق ما هو أكثر من الهروب إلى الأمام، حيث تحقق أغليات مؤقتة وموضعية في الوقت المستقطع تعيد إنتاج القصور الديمغرافي مرارًا وتكرارًا بعد حين من التغلب عليه.

وتتجسد هذه الوسائل، موضعياً ومؤقتاً، من خلال خلق مناطق ذات أغلبية يهودية (مثل القدس قبل عام 1948، والمناطق المسماة «ج» من الضفة الغربية بعد عام 1967)، وكذلك من خلال الترحيل الداخلي وعمليات الإزاحة المستمرة للفلسطينيين كمحاولات لخلق أغليات موضعية صهيونية أخرى، كما يجري في النقب والجليل وقرى الخليل والأغوار، والقدس الشرقية، بنجاح في بعضها ودون نجاح في أخرى. أما كلياً فتتجسد عمليات معالجة القصور الديمغرافي من خلال

الطرد والترحيل الخارجيين لقسم من الفلسطينيين، سواء من مناطق يتمتع فيها المستوطنون المستعمرون بالأغلبية أو أخرى يتمتع فيها الشعب الأصلي بالأغلبية، كما حصل في نكبة عام 1948، ونكسة 1967 مع الفوارق بين هاتين الأخيرتين من حيث عدد من تم ترحيلهم ومديات عمليات إبادة المكان والإقليم والفضاء والمشهد التي لحقت. وفي زمن المفاوضات السياسية، لاسيما في تسعينيات القرن الماضي، تم طرح حلول مؤقتة للقصور الديمغرافي منها تبادل الأراضي، ونقل منطقة المثلث إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

لمزيد من التحقق من أطروحة الورقة، فهي تقدم حالتها القدس الشرقية والمناطق المسماة «ج» في إطار مقارن فيما بينهما، لتحليل خطط الصهيونية لاقتلاع وترحيل الشعب الفلسطيني منها ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، ومعالجة حالات القصور الديمغرافي للمشروع الصهيوني التي تنشأ فيها رغم الترحيل المتواتر.

تفترض الورقة أن هدف الاقتلاع والترحيل، والذي أضيف له هدف الإبادة، هما الأساس عند الصهيونية حتى في المناطق التي يتم خلق أغلبية يهودية فيها بالوسائل الديمغرافية. ويشمل ذلك القدس الغربية التي تم ترحيل فلسطينيها عام 1948 رغم نشوء أغلبية يهودية فيها قبل الترحيل، والمناطق المسماة «ج» في الضفة الغربية، وذلك خوفاً من أن يؤدي النمو الطبيعي الفلسطيني إلى قلب الأغلبية الصهيونية القائمة فيها مستقبلاً، وكذلك ارتباطاً - وهو الأمر الأكثر جوهرية - باعتبار الصهيونية لعنصر الأغلبية الديمغرافية (وخلق دولة يهودية نقية قدر الإمكان)، موضوعاً ذا أهمية أمنية عليا يتصل بالحفاظ على بقاء ووجود الدولة اليهودية. ولهذا فإن للصهيونية تعريفها الخاص للديمغرافيا كتهديد أمني وجودي، ففي حالتها تصبح الديمغرافيا الفلسطينية تهديداً أمنياً بمجرد وصول الفلسطينيين إلى نسبة



تزيد على خمس سكان الدولة وليس إلى غالبية السكان. وفي هذا الإطار يكتب إيليا زريق: «الأغلبية الديمغرافية الصهيونية التي تذكر عادة هي 80% يهود و 20% عرب، وعندما ينخفض عدد اليهود قليلاً تتعالى أصوات «البقاء القومي» والوقاية من التزايد الديمغرافي العربي» (زريق، 2003، ص: 43).

في ظل هذا التعريف تتعامل الصهيونية مع فلسطيني الداخل المحتل على أنهم خطر أمني يجب التخلص منه، وذلك لأنهم يقتربون من نسبة الـ 20% دون احتساب الفلسطينيين المقدسين في عدادهم، والأمر ذاته ينسحب على الفلسطينيين المقدسين الذين باتوا يمثلون 39% من سكان القدس الغربية والشرقية كلها مع نهاية عام 2022، حسب إحصائيات الجهاز المركزي الإسرائيلي للإحصاء (Peace Now Website) يعود هذا التعريف إلى أن المشروع الصهيوني غير قادر حتى الآن على خلق أغلبية دائمة غير معرضة للتبدل في فلسطين بالوسائل الديمغرافية من هجرة ونمو طبيعي.

لذلك، يعالج المشروع الصهيوني القصور الديمغرافي باستخدام وسائل اقتلاع وترحيل الشعب الأصلي والحلول محله كوسيلتين لتحقيق أغلبيته وتوسيع الزمن المستقطع لإدامتها في كل فلسطين. وينطبق ذلك أيضاً على المواقع التي يخلق فيها أغلبية ديمغرافية حتى وفق مفهومه لهذه الأغلبية، ارتباطاً بالحلم الصهيوني النهائي لإنشاء فلسطين الخالية تماماً أو بشكل شبه تام من العرب على قاعدة مقولة «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض» المعروفة، وإنهاء القلق الديمغرافي الآني والمستقبلي بشكل مطلق.

لهذه الأسباب، فإن عنصر الاقتلاع والترحيل (والتحول نحو الإبادة)، يمثل عنصراً داخلياً جوهرياً في بنية فكر الصهيونية وممارستها غير قابل للحل من خلال

تسوية سياسية تتم مع الشعب الأصلي في ظروف اختلال في موازين القوى، كما أنه استمرّ خلال مسيرة التسوية السياسية من خلال ممارسات الترحيل الداخلي والترانسفير القانوني كما سمّاه الجرباوي (الجرباوي، 2023)، والذي يعني إقصاء السكان من المواطنة، وخلق حكم ذاتي لهم خارج إطار السيادة في ظل الفشل في ترحيلهم عام 1967، فيما يتم في الوقت ذاته الاستحواذ على أراضيهم.

للتحقق من هذه الأطروحة بأبعادها الثلاثة المتعلقة بفشل كل من أساليب التحكم الديمغرافي، والترحيل، والإبادة في تحقيق أغلبية صهيونية مستدامة في أرض فلسطين التاريخية حتى الآن، تبدأ هذه الورقة بتحليل طابع المشروع الصهيوني وسياساته الديمغرافية لحلّ ما سمّاه «المشكلة العربية»، ثم تنتقل إلى دراسة حالتي القدس والمناطق المسماة «ج» التي نشأت من خلال الاتفاق الانتقالي الفلسطيني الإسرائيلي (المعروف باسم أوسلو - 2) الموقع في طابا المصرية يوم 28 أيلول 1995. وبعد ذلك تناقش الورقة واقع التوتر بين القصور الديمغرافي الصهيوني والطرق المطروحة صهيونيا، لمعالجته بواقع عام 2024 - 2025، والعوامل الدافعة والأخرى الكابحة لخطط الصهيونية في هذا الموضوع بما فيها الخطط الفلسطينية، سواء باتجاه نجاح عمليات الاقتلاع والترحيل والإبادة، أو فشلها. وتنتهي الورقة بخاتمة تجمل ما توصلت إليه وتفتح الباب أمام تتبع مشاريع الترحيل والإبادة الجارية - القادمة.

## المشروع الصهيوني، ورؤيته للمشكلة العربية

حاولت بعض أوساط الصهيونية تقديمها في أواخر العهد العثماني وبداية عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، وقبل أن يشتد عودها على أنها لا تهدف لطرده العرب ولا لسلبهم بلادهم، بل لخلق أغلبية يهودية إلى جانبهم وليس على حسابهم، كما كتب إيزنشتادت معبراً عن هذا الادعاء (Eisenstadt, 1967)، وخلال تلك



الفترة طرحت من قبل بعض أوساط حزب ماباي السائد في الحركة الصهيونية فكرة العمل على تحقيق الغلبة الديمغرافية لليهود على الشعب الفلسطيني بالتدريج، كما طرح ماكس نورداو المقرب من هرتسل. واستمرت هذه الفكرة قائمة لدى هذا التيار حتى ثلاثينيات القرن الماضي. وكانت تهدف إلى الترويج للصهيونية وتقديمها على أنها قوة سلام، فيما كانت تمارس على الأرض عمليات الاستيطان والترحيل التي أدت حتى نهاية عهد السلطان عبد الحميد الثاني عام 1909 إلى نشوء 68 مستعمرة في فلسطين، و33 قومية في القدس (نصيرات، 2014، ص: 114 - 121) نجم عنها طرد الفلاحين الفلسطينيين من قراهم، وقطن فيها 70 ألف مستعمر حتى نهاية عام 1914 (شافير، 2002، ص: 156).

عارض نورداو التيار التصحيحي، ممثل الأقلية في الحركة الصهيونية آنذاك، والذي كان يقوده فلاديمير زئيف جابوتنسكي. فكتب جابوتنسكي مقالتي «الجدار الحديدي»، و«أخلاقية الجدار الحديدي» عام 1923 مبيّنًا فيها أن العرب بكل فئاتهم لن يقبلوا المشروع الصهيوني، وأنهم يدركون، في ضوء ما يجري على الأرض من عمليات استحواذ على الأرض، أنه يقوم على حسابهم، وذلك رغم كل محاولات الخداع وأطروحات التعايش والتقارب التي يقدمها التيار السائد في الحركة الصهيونية لهم. وعليه رأى جابوتنسكي أن لا سبيل للتفاهم مع العرب، وأن ممارسة الحوار معهم لإقناعهم هو عملية خداع غير مجدية وتمثل مضیعة للوقت، وتحرف الاتجاه عن بذل الجهد الحقيقي اللازم لبناء المشروع الصهيوني على الأرض، وأن الطريقة الوحيدة لتحقيق المشروع الصهيوني هي بالردع وإقامة جدار حديدي من القوة يقوي هذا المشروع في مواجهة العرب (في: قضايا، تشرين ثاني 1990، ص: 56 - 66).

وكان ماكس نورداو قد كتب في عامي 1918، و1920 مقالتين لتحديد موقف الحركة الصهيونية تجاه الفلسطينيين العرب، وفي هاتين المقاليتين يعترف نورداو في الأولى منهما، والمكتوبة عام 1918، بأن «أرض إسرائيل» كما يسميها ليست أرضاً خالية، وأنه من أجل منع إثارة المخاوف لدى العرب فإن الحل لتحويل فلسطين إلى بلد يهودي يكمن في شراء الأراضي، والاستيطان في الأراضي المتروكة (نورداو، 1991 - 1992، ص: 88 - 93). أما في المقالة الثانية، المكتوبة عام 1920، فهو يدعو إلى خلق تعادل في العدد مع الفلسطينيين، وذلك عبر العمل لأن يكون هناك نصف مليون يهودي في فلسطين «في الساعة التي تحصل إنكلترا على الانتداب في أرض إسرائيل» (نورداو، 1991 - 1992، ص: 97). هذا ما طرح نورداو العمل عليه، وكان الهدف هو منع استثارة العرب وتأليبهم على الحركة الصهيونية التي كانت لا زالت في بداياتها، وخداع العالم حول سعي الصهيونية لتحويل فلسطين إلى «أرض - إسرائيل» وهو الهدف الذي يجاهر به نورداو في مقالتيه المذكورتين، وكان يريد تكتيكياً تحقيقه بتدرج، وبالتفاهم مع العرب قدر الإمكان كأحد الوسائل لذلك. والجدير بالذكر أن أوساطاً أخرى من قيادة الحركة الصهيونية قد بدأت منذ مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي في طرح مشاريع لترحيل الفلسطينيين، كان منها مشروع قدمه حاييم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية بالاشتراك مع بنحاس روتنبرغ رئيس المجلس القومي للييشوف آنذاك، إلى وزير المستعمرات البريطانية اللورد باسفيلد (مصالحة، 2003، ص: 35).

لم تنجح خطة نورداو مع حصول بريطانيا على صك الانتداب على فلسطين من قبل عصبة الأمم عام 1922. وبعد عشر سنوات؛ أي في عام 1932، لم يكن عدد اليهود قد زاد على 180 ألفاً (أرلوزوروف، شباط 1991، ص: 74) رغم كل عمليات





السيطرة على الأراضي والترحيل التي تمت. لهذا يكتب أربولوزوروف الذي كان رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، وكان من حزب ماباي أيضًا، في ذات العام: «السكان غير اليهود في أرض إسرائيل يتكاثرون بوتيرة سريعة. كانت مسألة تحقيق أغلبية يهودية، أو توازن عددي في أرض إسرائيل تتطلب قبل عشر سنوات خمسمائة ألف، اليوم إنها مسألة ثمانمائة ألف، وبعد خمس عشرة سنة ستكون مسألة مليون وربع المليون» (أربولوزوروف، شباط 1991، ص: 71).

بناءً على ذلك، استنتج أربولوزوروف أن سياسة خلق أغلبية يهودية من خلال التدرج وجلب المستوطنين اليهود بكثافة من الخارج، والتفاهم مع العرب، كما طرح نورداو سابقًا، هي سياسة لا تحقق النتائج المرجوة لإقامة دولة يهودية في فلسطين. واستخلص قائلاً:

«في الظروف الحالية ليس بالإمكان تحقيق الصهيونية بدون مرحلة انتقالية تحكم فيها الأقلية اليهودية حكمًا منظمًا، لأنه ليست هنالك إمكانية للوصول إلى أغلبية يهودية ولا حتى إلى توازن بين الأمتين... بواسطة الهجرة والاستيطان المنهجي، دون مرحلة انتقالية لحكومة أقلية قومية» (أربولوزوروف، شباط 1991، ص: 75).

بهذا، اقترب أربولوزوروف من أطروحة جابوتنسكي سابقة الذكر، فقد رأى أربولوزوروف أن تسيطر حكومة الأقلية هذه على الدولة والإدارة والقوة العسكرية، وذلك لمنع سيطرة العرب، ولتنظيم الهجرة والاستيطان بصورة منهجية. وبهذا انتقل من فكرة خلق الأغلبية من خلال شراء الأراضي والتشجيع على هجرة اليهود إلى فلسطين والاستيطان فيها والتفاهم مع العرب، إلى فكرة فرض الأغلبية اليهودية ومنع السيطرة الفلسطينية بالقوة من خلال جهاز دولة، باعتبار ذلك السبيل الوحيد

للحيلولة دون فشل المشروع الصهيوني في السيطرة على فلسطين كما طرح.

لقد مهّد هذا الطرح لتوصيات لجنة بيل الملكية عام 1973 لإقامة دولتين، واحدة ذات أغلبية يهودية تقوم حيث يتركز اليهود بكثافة، مع ترحيل الفلسطينيين منها، كما طرحت اللجنة مما شكل سابقة لأطروحات الترحيل اللاحقة، وأخرى ذات أغلبية عربية تقام في شرق الأردن وأجزاء من فلسطين لا زالت الكثافة السكانية الفلسطينية متوفرة فيها، مع خلق نظام انتداب على الأماكن المقدسة في القدس وبيت لحم والناصرة وبحيرة طبريا (سخنيني، 1986، ص: 124 - 126). وترافق ذلك مع موافقة الجهات العليا في الحركة الصهيونية على الترحيل، وتشكيل لجان رسمية وأخرى غير رسمية لتنفيذه (مصالحه، 2023، ص: 36). وقد هيا ذلك كله لعمليات التطهير العرقي اللاحقة والتي ترتبت عن خطط «أ» و«ب» و«ج» و«د»، وأشهرها الخطة الأخيرة الشهيرة باسم خطة «داليت» التي كانت خطة منهجية لتدمير القرى والمدن العربية أدت إلى إقامة الدولة اليهودية على مساحات تتجاوز ما أوصت به لها لجنة بيل، وكذلك ما قرره لها قرار التقسيم رقم 181 الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947. ويفصل بآبيه الخطة «داليت» ونتائجها (بآبيه، 2007).

تم تنفيذ الخطة «داليت» في الفترة بين قرار التقسيم في تشرين ثاني من عام 1948، وحتى قيام دولة إسرائيل في منتصف أيار من عام 1948 على ما مساحته 78% من أرض فلسطين. وفي نهاية عام 1946 لم يكن عدد اليهود في فلسطين يزيد على 490,627 نسمة مقابل أغلبية فلسطينية بلغت 1,218,070 نسمة، بمجموع سكاني ناهز الـ 1,845,560 نسمة (موقع مؤسسة باسيا)، وقد طرد من الفلسطينيين عام 1948 ما يتراوح بين 750 - 950 ألف نسمة وفق تقديرات مختلفة.

بمعنى آخر، حلّت الصهيونية معضلة إقامتها بالافتلاع والترحيل بالقوة بعد



ارتكاب عدد من المجازر، وفي هذا الإطار لم تكتف بالسيطرة فقط على المناطق التي تحظى فيها بالأغلبية كما حددها لها تقرير لجنة بيل وقرار التقسيم لعام 1947، بل احتلت مناطق إضافية عما ورد فيهما.

ستكرر هذه النقطة المفصلية بعد عام 1967، حيث لا تصبح المناطق الفارغة من السكان أو ذات العدد القليل من السكان الفلسطينيين عرضة للاستهداف فقط، بل تكون المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية العالية عرضة للاستهداف بشكل مساوٍ للأولى. بعد عام 1967 لم تكن أطروحة «الاحتفاظ بالمناطق» لأسباب أمنية إلا ذريعة للتغطية على الجوهر الإحلالي الاستتصالي للمشروع الصهيوني منذ بدايته في القرن التاسع عشر.

على عكس عام 1948، حيث نجحت الصهيونية في تهجير غالبية الشعب الفلسطيني من المناطق التي قامت عليها دولة إسرائيل، لم ينجم عن حرب 1967 إلا تهجير ما لا يزيد على 300 ألف نسمة (Sabella, 1991, p: 11). مما شكل مأزقاً لإسرائيل فيما يخص تعاملها مع المشكلة الديمغرافية التي تفاقمت بعد حرب 1967، مما حال أمام ضم فلسطين المحتلة عام 1967 إلى إسرائيل. مع ذلك فقد تشكلت بعد الحرب حركة «أرض إسرائيل الكاملة» من أطراف واسعة من اليمين واليسار في إسرائيل (Sprinzak, 1991). في ذلك الوقت دعا موشي ديان إلى ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 إلى إسرائيل، واتخذ حزب العمل الحاكم توجهاً للاستعمار الاستيطاني الأمني يركز على القدس وغور الأردن وغزة وفق خطة يغثال ألون، فيما تواطأ مع توجهات منظمة غوش إيمونيم للبناء في الخليل وقرب نابلس (مستعمرة ألون موريه)، وبعد صعود الليكود للحكم عام 1977 تكثف التوجه الاستيطاني الاستعماري وصار يأخذ طابعاً مدينيًا، إضافة للاستيطان في قلب المدن

الفلسطينية (مصالحة، 2002، والصالح، 2014).

في المرحلة السابقة، أراد حزب العمل ضم أجزاء، وترك أجزاء أخرى من الضفة للتفاوض حولها مع الأردن وفق صيغة للحل الوسط الإقليمي، كما سماها شمعون بيريس آنذاك. أما منذ 1977 فصار التوجه أكثر نحو الضم الكامل مع منح الأردن دوراً وظيفياً لتلبية الخدمات المدنية للفلسطينيين (عايد، 1995) كادت الانتفاضة الفلسطينية الأولى تقلب هذا الوضع، وتؤسس للانتقال إلى حرية واستقلال فلسطين، وأسس إعلان اتفاق المبادئ (أوسلو) لعملية تدرجية نحو الدولة، تضمنت عام 1993 تأجيل موضوع القدس لما سُمي بمفاوضات الوضع الدائم، كما تضمنت، وفق الاتفاق الانتقالي لعام 1995، تقسيم الأراضي الفلسطينية في الضفة إلى مناطق «أ» و«ب» و«ج»، ومثلت الأخيرة، التي تقرر أن تكون خاضعة خضوعاً كلياً للاحتلال، حوالي 64٪ من أراضي الضفة والقدس الشرقية (61٪ مناطق «ج» و3٪ محميات طبيعية، وفق اتفاقية واي ريفر 1998 كان يجب أن تحال للسلطة الوطنية الفلسطينية ولم يتم ذلك). وقد فهم هذا التقسيم حسب نص الاتفاق على أنه ترتيب مؤقت لمدة (18) شهراً يتم خلالها (3) انسحابات إسرائيلية، وتنتهي بتسليم السلطة الفلسطينية كل أراضي الضفة ما عدا المواقع العسكرية والحيز الذي تم البناء عليه داخل المستعمرات والقدس الشرقية (مادة 11 من الاتفاق الانتقالي). كما أن المادة 27 من نفس الاتفاق لم تتضمن أي نص يتيح تشكيل إدارة مدنية في المناطق المسماة «ج» يتم إلزام الفلسطينيين بتقديم طلبات الترخيص والتصريح إليها (نص الاتفاق كاملاً ينظر في صفحة الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية).

لم يتعامل الإسرائيليون مع الاتفاق الانتقالي وفق نصه، بل كان كسابقه ولاحقه بالنسبة لهم لعبة علاقات عامة هدفت لكسب الوقت من أجل توسيع الاستيطان



الاستعماري وتكريس الوقائع على الأرض. وعليه فقد بقيت الإدارة المدنية قائمة، وتعزز الاستعمار الاستيطاني ليصل عدد المستوطنين إلى نسبة تزيد حالياً على 15% من سكان الضفة بدون القدس الشرقية، وذلك بواقع 503,732 مستعمراً مقابل 2,936,689 فلسطينياً، وذلك حسب إحصائيات جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي حتى نهاية عام 2023 (Peace Now Website).

ولدى زيادة عدد المستعمرين في القدس الشرقية والبالغ 236 ألفاً حتى نهاية عام 2022. حسب ذات المصدر، فإن عدد المستعمرين الكلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 يصل إلى ما يزيد على 739,372 نسمة، يمثلون 23% قياساً بـ3,320,689 فلسطيني كانوا يعيشون في الضفة الغربية والقدس الشرقية حتى نهاية عام 2023. وتتسق هذه النسبة مع تلك التي أوردتها الجهاز الإحصائي الفلسطيني المركزي الذي أشار إلى نسبة تساوي 8, 22% مثلها المستوطنون قياساً بعدد الفلسطينيين في نهاية عام 2021 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022).

يزيد المستعمرون زيادة طبيعية تصل إلى 9, 3% سنوياً، وذلك دون إضافة أي مستعمر جديد إليهم (Dilmoni, March 2017). وقد شجعت هذه الزيادة الحكومة الإسرائيلية للتخطيط لزيادة عدد المستعمرين في الضفة إلى مليون مستعمر حتى عام 2030 (يُنظر: مثلاً مشروع مجلس المستوطنات (يشع) عام 2013 عشية زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما لإسرائيل لتحقيق ذات العدد (Yesha Council, 2013)). وعلى غرار فشل الحركة الصهيونية في تحقيق الأغلبية بالوسائل الديمغرافية قبل عام 1948، طرح أرئيل شارون في عام 1977 حينما كان وزيراً للزراعة حينذاك زرع (2) مليون مستوطن في الضفة الغربية حتى عام 2010 وهو ما لم يتحقق (CIE, 2004).

كما في حالة ما قبل عام 1948، مرّ سعي الصهيونية لتحقيق الأغلبية الديمغرافية

في باقي فلسطين المحتل عام 1967 بمرحلتين كبيرين: في المرحلة الأولى (1967 - 1977) سادت فكرة تحقيق هذه الأغلبية من خلال وسائل متعددة يقف على رأسها تحقيق الغلبة الديمغرافية من خلال الهجرة نحو المستوطنات والنمو السكاني الطبيعي فيها، وخلال هذه الفترة طرح للتغطية على بشاعة المشروع الاستيطاني فكرة تعايشه مع الفلسطينيين، تمامًا كما كان عليه الحال في عشرينيات القرن الماضي حين كتب ماكس نورداو مقالتيه، وفوق ذلك طرحت فكرة الحل الوسط الإقليمي لتقاسم الضفة مع الأردن.

بعد عام 1977، حين تولى الليكود السلطة في إسرائيل لأول مرة لم تعد الصهيونية بحاجة لتمويه الاستيطان والترحيل من خلال مقولات التعايش، وتعزز التوجه لخلق مراكز مدنية استيطانية استعمارية، ومرت بين 1977 و2009 فترة من الزمن كان فيها الصراع السياسي يدور بين أولئك الذين يريدون الحفاظ على الأغلبية الديمغرافية اليهودية من خلال تسوية سياسية تخرج المناطق الفلسطينية ذات الغالبية الفلسطينية خارج دولة إسرائيل، وأولئك الذين يرفضون التنازل عن الأرض لحفظ الديمغرافيا، قائلين بأنه يمكن حفظ الديمغرافيا اليهودية من خلال إبقاء الفلسطينيين خارج المواطنة الإسرائيلية، وطرح فريق صغير من هؤلاء الأخيرين مثل نفتالي بينيت إمكانية تجنيس عدد من الفلسطينيين في القدس ومناطق «ج»، أو إعطائهم وضعية الإقامة الدائمة مثلما هو حال فلسطينيي القدس الشرقية، بما لا يؤثر على الغالبية الإسرائيلية برأيهم (حباس، 2021). واتهم التيار الأول التيار الثاني بأنه يمهد من خلال إبقاء الفلسطينيين تحت الحكم الإسرائيلي لقيام دولة ثنائية القومية تكون فيها الأغلبية للفلسطينيين، ووقع اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية للتمهيد لحل دائم متفق عليه، أراد الجانب الإسرائيلي منه حماية إسرائيل من الديمغرافيا



الفلسطينية وضمّان أمن إسرائيل، وليس تحقيق الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية. تصارع الطرفان سياسياً على هذه المسألة، فيمّ تنافسا في الوقت ذاته حول إثبات الجدارة في موضوع توسيع الاستيطان الاستعماري، ولهذا وبسبب الشره الاستيطاني والرغبة بالحفاظ على الأرض لم ترقّ طرّوحات التيار الأول إلى مستوى الحد الأدنى لمطالب الفلسطينيين، مما مهّد لانتقال الحكم بشكل تام للتيار الثاني منذ عام 2009. وفي ظلّه جرت عملية توسيع كبيرة للمستوطنات، وطرحت مشاريع جديدة لتعزيز عدد المستوطنين في الضفة مثل نقل 340 ألفاً من سكان منطقة غوش دان في وسط إسرائيل إلى المستوطنات، وهو المشروع الذي طرحه يوأف غالنت عندما كان وزيراً للإسكان (2015 - 2019) ومشاريع أخرى قدمت تحت اسم «التهجير الطوعي» للفلسطينيين إلى الخارج من أجل تقليص الديمغرافيا الفلسطينية، مضافاً لذلك ترحيل الفلسطينيين من المناطق المسماة «ج» إلى خارجها، وسحب الهويات من المقدسيين الفلسطينيين بهدف خلق أغلبية ديمغرافية في المنطقتين. وانتقلت الصهيونية ودولتها إسرائيل إلى المرحلة الثانية التي كشفت فيها عن أهدافها الحقيقية لجعل ما يسمى «أرض إسرائيل» حقاً حصرياً للـ«الشعب الإسرائيلي».

شهدت المرحلة من 1977 - 2009 صراع قوى بين دعاة الحل الوسط الإقليمي وبين دعاة أرض إسرائيل الكاملة، وانتقلت السلطة من طرف إلى آخر بينهما، وخلال ذلك انتقلت أطراف من الليكود إلى دعاة للتنازل عن أراض للفلسطينيين من أجل حفظ الأغلبية الديمغرافية لليهود، وتم ذلك دون مفاوضات كما حصل مع فك الارتباط الإسرائيلي مع قطاع غزة عام 2005، أو بمفاوضات كما جرى بين حزب كاديا الذي انشق عن الليكود بقيادة إيهود أولمرت ولاحقاً تسيبي ليفني. ولكن مقابل هذا الصراع كان هنالك إجماع على تكثيف الاستيطان وزيادة عدد المستوطنين

في الضفة الغربية والقدس الشرقية بين كل أقطاب الطيف الإسرائيلي.

مع عهد نتنياهو المستمر منذ عام 2009، لم يعد «التنازل» عن أراضٍ للفلسطينيين مطروحًا، رغم خطاب جامعة بار ايلان الشهير لتنتياهو عام 2009، والذي سرعان ما تراجع عنه في السنة التالية، وفي ظل هذا الموقف الراض للتنازل تحولت المفاوضات التي استمرت بشكل متقطع حتى عام 2017 إلى لعبة علاقات عامة لا غير، وذلك إلى أن توقفت منذ ذلك العام ولا زال ذلك مستمرًا حتى اليوم (سالم، خريف 2021). وتلى توقف المفاوضات طرح قانون القومية عام 2018، الذي قضى بالحق الحصري لشعب إسرائيل في أرض إسرائيل كما ورد فيه. وقبل القانون طرح بتسلييل سموتريتش ما سمّاه «خطة الحسم» التي خيرت الفلسطينيين بين الولاء والبقاء، أو المغادرة الطوعية، أو القتال والقتل (Smotrich, 2017). وبهذا تكون الصهيونية قد انتقلت من فكرة تقاسم الضفة لحفظ الأغلبية الديمغرافية لليهود إلى فكرة اعتبار الضفة جزءًا من أرض إسرائيل، وللحفاظ على الأغلبية الديمغرافية اليهودية في هذه الحالة يفرض على من يرفض ذلك من الفلسطينيين إما مغادرة البلاد أو القتل إذا قاوموا. وبعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 تم مدّ هذه الصيغة نحو قطاع غزة وطرحت مشاريع متعددة لترحيل فلسطينيه، وعند فشلها باتوا يتعرضون للإبادة بحيث نقص عدد فلسطينيي غزة بنسبة 6 بالمئة عام 2024 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024).

تشير التوقعات الديمغرافية لكل من يوسف كراج وسيرجيو ديلابيرجولا إلى أن الفلسطينيين قد باتوا يتمتعون بالأغلبية على اليهود على امتداد مساحة فلسطين التاريخية كلها منذ عام 2015 حسب ديلابيرجولا (Dellapergola, 2011, p: 39)، وتساووا في العدد عام 2020 بواقع 9, 6 مليون لكل طرف حسب كراج (كراج،





2014، ص: 41). ولكن هذه النسبة ستتغير لصالح الإسرائيليين بين 2048 - 2065، بسبب نمو نسبة الحريديم ذوي التكاثر السكاني الأعلى من الفلسطينيين، والتي تصل إلى نسبة 6 - 7% سنوياً ستجعلهم يصلون إلى مليون نسمة عام 2030، وإلى ما نسبته 32% من سكان إسرائيل والأراضي المحتلة عام 2065، يضاف لهم أيضاً المتدينون الذين يجمعون بين الصهيونية والدين والذين بلغت نسبة ولاداتهم خمس السكان في إسرائيل عام 2010 (بيستروف وسوفير، 2011، ص: 22). وبناءً على الحسابات الديمغرافية لكرباج يتوقع أن يناهز عدد الفلسطينيين عام 2048 ما مقداره 10,724,000 مقابل 9,212,000 يهودياً، ولكن في حال قررت إسرائيل إخراج غزة من الحساب، فإن عدد اليهود - 9,212,000 - سيكون مقابل 6,700,000 فلسطيني في الضفة والقدس، مما سيسهل على إسرائيل ابتلاعها (كرباج، 2014، ص: 41).

لا يأخذ كرباج وديلابيرجولا بعين الاعتبار عوامل أخرى قد تؤثر على نسبة التزايد السكاني اليهودي خلال السنوات المذكورة، منها المعاكسة مثل انخفاض عدد اليهود في فلسطين بشكل حاد بسبب حدوث هجرة واسعة من اليهود إلى الخارج جراء نشوب حرب إقليمية أو هجوم متعدد الجبهات على إسرائيل، يتجاوز الهجرة التي حصلت بعد معركة طوفان الأقصى التي ابتدأت في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023. ومنها الموازية، مثل حدوث هجرة واسعة من يهود الولايات المتحدة الأمريكية إلى إسرائيل بدعم وحث أفنجيلي. وفي ظل عدم اليقين من هذه العوامل المعاكسة والموازية، فإن الصهيونية كما يبدو، بناءً على خطة الحسم لسموتريتش، تستعجل الحسم الديمغرافي من خلال الترحيل بدلاً من الانتظار حتى عام 2048 أو 2065 حينها تتمكن نسبة النمو السكاني الحريدية من تجاوز الحد الديمغرافي مع الفلسطينيين في الضفة والقدس بعد إخراج غزة من الحساب.

## تجربة الصهيونية بين السعي لخلق الاغلبية في المنطقة «ج» وأطروحات الاقتلاع والترحيل

رغم اعتباره كل فلسطين بأنها «أرض إسرائيل» بما يشمل كل الضفة الغربية، إلا أن الاستيطان الاستعماري الصهيوني قد تركز مرحلياً على المناطق المسماة «ج» من الضفة وكذلك القدس، وذلك إلى حين تجد الصهيونية فرصة للتخلص من الكثافة السكانية الفلسطينية الموجودة في منطقتي «أ» و«ب» حسب تقسيمات اتفاقية أوسلو. في هذا الإطار انتقل المستوطنون إلى ممارسة الاعتداءات المنظمة على الفلسطينيين منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي، وشكلوا في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ميليشيات مسلحة خلقت حالة من الخشية بأنهم يتجهون إلى إقامة ما يسمى بـ«مملكة يهودا» المنفصلة عن دولة إسرائيل (شيف، 1988، ص: 49). وبعد ذلك انتقلوا إلى الإفصاح علناً عن ملكية اليهود ودولة إسرائيل الحصرية للأرض والبلاد وجاء قانون القومية لعام 2018 ليعبّر بوضوح عن هذا التوجه.

هذا، وقد كان عدد المستوطنين في المناطق المسماة «ج» قد وصل في نهاية عام 2023 إلى 503,732 نسمة وفق إحصائيات حركة السلام الآن الواردة أعلاه، وذلك بارتفاع يناهز 58% عن عدد المستوطنين فيها عما كان عليه عام 2010، والذي كان يبلغ زهاء 311,300 نسمة كما يذكر أرييلي وهيرنبرغر (أرييلي وهيرنبرغر، 2024). أما عدد الفلسطينيين في المناطق المسماة «ج» فقد ارتفع من 77,220 عام 2010 إلى 354 ألفاً عام 2023، أي بزيادة مقدارها 504%. وهذا يعني أن نسبة الزيادة السكانية الفلسطينية في المناطق المسماة «ج» من الضفة الغربية هي أعلى بما لا يقاس من نسبة زيادة المستوطنين اليهود فيها في ذات الفترة من بداية عام 2010 وحتى نهاية عام 2023، وذلك رغم أن العدد الكلي للفلسطينيين في هذه المناطق كان لا يزال أقل مع نهاية عام 2023 عن عدد اليهود فيها (أرييلي وهيرنبرغر، 2024).



يستنتج أرييلي وهيرنبرغر من هذه المعطيات بأن «المناطق ج» لن تكون إسرائيلية قط» كما ورد في عنوان مقالتيهما المشتركة. ويشير الباحثان إلى أن نسبة اليهود في المناطق «ج» كانت تمثل 6, 81% عام 2010، وهبطت إلى 1, 58% عام 2023، وذلك لأسباب منها تراجع النمو السكاني الطبيعي الذي بلغ 3345 نسمة فقط عام 2023 بتراجع بنسبة 4% عن المعدل السنوي، وتراجع الهجرة إلى المستوطنات من 4160 عام 2010، إلى بضع مئات فقط في السنوات الأربع بين بداية عام 2020 ونهاية عام 2023، هذا إضافةً للهجرة الفلسطينية المعاكسة من المنطقتين «أ» و«ب» نحو مناطق «ج»، بحيث زادت عدد بيوت الفلسطينيين من 12,522 عام 2010 إلى 28 ألفاً عام 2023، وذلك رغم قيام السلطات الإسرائيلية بهدم 8000 منزل فلسطيني في الفترة ذاتها. وبهذا، فقد احتل البناء الفلسطيني مساحة نسبتها 4, 44% بالمئة من مناطق «ج» (148 ألف دونم)، فيما لم تتعد مجمل منطقة المستوطنات المبنية نسبة الـ 4, 2 بالمئة (80 ألف دونم) وفق الباحثين (أرييلي وهيرنبرغر، 2024). وتشير تقديرات أوتشا إلى نسبة أعلى تحتلها المستعمرات وصلت منذ عام 2015 إلى 5, 8 بالمئة من مساحة الضفة كلها (أوتشا، 2021). ولعل نسبة أوتشا تحيل إلى حجم مساحة مناطق المخططات الهيكلية للمستعمرات وليس مناطقها المبنية فقط.

تشير العودة الفلسطينية المتزايدة إلى مناطق «ج» إلى وعي متزايد بأهمية تعزيز التواجد في تلك المناطق لحمايتها من التهويد، وفي هذا الإطار يجازف الفلسطينيون بالبناء دون ترخيص، حيث بات ما بينونه يتجاوز عدد ما تستطيع سلطات الاحتلال هدمه سنوياً، لذلك يزداد عدد المباني الفلسطينية رغم الهدم. مقابل ذلك تجب الإشارة إلى أن الصورة المتفائلة التي يقدمها أرييلي وهيرنبرغر قد لا تكون دقيقة، وذلك لعدة أسباب: أولها أن مناطق المستوطنات لا تشمل فقط مساحتها المبنية، بل يضاف إليها المناطق المشمولة بالتنظيم الهيكلية للمستوطنات وما يسمى بمناطق نفوذها والتي

تبتلع الغالبية العظمى من المناطق «ج»، فيما ينحصر الوجود الفلسطيني المسموح به إسرائيلاً على 1% وحسب من المناطق «ج» وهو ما يتجاوزها الفلسطينيون من خلال ما يسمى بالبناء غير المرخص خارج هذه النسبة المسموح بها. وثانيها تتعلق بما يطلق عليه اسم «الاستيطان الرعوي» في المناطق «ج» الذي تكثف في السنوات الأخيرة، وتمت السيطرة من خلاله على 300 ألف دونم، أي ما يوازي الـ10% من مساحة الضفة كمراعٍ للمستوطنين (حباس، أيار/ مايو 2024). ويضيف أرييلي وهيرنبرغر نفسيهما لذلك ثالثاً إنشاء 100 متجمع ثقافي وسياحي، وجامعة أرييل في مناطق «ج»، وطمس الخط الأخضر فيها (أرييلي وهيرنبرغر، 2024).

إضافة لما تقدم، يسيطر الاحتلال سيطرة كاملة على المصادر الطبيعية الغنية للمنطقة «ج» ومنها مصادر المياه، والبحر الميت وما يتضمنه من معادن كالبوتاسيوم والبرومين والماغنيسيوم، وعلى الأراضي الخصبة للأغوار، ومناطقه الأثرية والسياحية، ويسيطر المستوطنون على 85% من أراضي الأغوار والجزء الشمالي من البحر الميت، فيما يمنع الفلسطينيون من تطوير مشاريع مدرّة للدخل وللتوسع السكني في المنطقة، ويحرم تزويد الاقتصاد الفلسطيني بما قيمته 3,4 مليار دولار سنوياً حسب معطيات (World Bank, 2013) فيما لو أعطي الفلسطينيون حق الوصول إلى المنطقة «ج» والعمل فيها. وتشتمل المناطق «ج» على 87% من المحميات الطبيعية، و90% من الأحرار و48% من الآبار و37% من الينابيع يسيطر عليها الاحتلال (اسحق، 2024).

تشير هذه المعطيات إلى اتجاه واضح يتمثل في الضم الفعلي للمناطق «ج» والسيطرة على خيراتها وأرضها وثرواتها، ولهذا الاتجاه منطوق داخلي يؤدي في النهاية إذا ما استمرت موازين القوى على ما هي عليه إلى اقتلاع وترحيل الفلسطينيين من المناطق «ج»، إلا إذا منعت المقاومة الفلسطينية وعوامل خارجية ذلك، لاسيما في ظل عدم قدرة الصهيونية



على التحكم بتوجههم لإعادة الأغلبية الفلسطينية إلى تلك المناطق في العقود القادمة. وتتناقض هذه الخلاصة مع ما ذهب إليه أرييلي وهيرنرغر اللذان يبدوان قاطعين بأن المناطق «ج» لن تصبح إسرائيلية، نظرًا لاستبعادهما احتمالية ترحيل الفلسطينيين منها، وهي احتمالية لا تدخل في نطاق التكهن فقط، بل هنالك تصريحات وإعلانات رسمية دعت لهذا الترحيل. وبشكل مبكر مع نهاية عام 1979 كان المستوطنون المستعمرون يسيطرون على 42٪ من مساحة الضفة الغربية كمخططات هيكلية للمستعمرات، وذلك وفق الأمرين العسكريين 783 و892 (هاندل 2012، ص: 734)، مضافاً إليها مناطق النفوذ كما ورد، حيث يصل نفوذ مستعمرة معاليه أدوميم مثلاً إلى شواطئ البحر الميت.

وتمارس آلية «الاستئصال الديمغرافي» (روحانا، 2014) في المناطق المسماة «ج»، عبر الطرد الداخلي (نقرأ: طرد بدو الخان الأحمر ضمن المناطق «ج»)، وذلك على غرار طرد بدو العرايب وأم الحيران في النقب)، أو تدمير القرى مترافقاً مع الطرد (يالو وعمواس وبيت نوبا بعد حرب 1967). أو الطرد إلى الخارج (تهجير 1948، وكذلك تهجير أهل القدس عام 1967، والذي وثقه نور مصالحة (مصالحة، 2003). يضاف إلى ذلك التهجير الصامت عبر دفع سكان المناطق «ج» لتركها إلى «أ»، كما كان يجري سابقاً (حيث بلغت نسبة النمو السكاني في المنطقة «ج» حوالي 8,1 ٪ فقط عام 2011، فيما كانت (9,2 ٪ عام 2009 - 2011 EU Report).

هاجر من المنطقة «ج» 141,500 شخص منذ تموز/ يوليو 2015 وحتى نهاية 2016 (وزارة الحكم المحلي، 2016، ص: 19)، وعاد قسم من هؤلاء في سنوات لاحقة إلى المناطق «ج» كما تبين أعلاه. ومن أسباب النزوح الداخلي: هدم البيوت، حيث تم هدم 14 ألف منزل في المناطق «ج» بين 1989 وحتى 2014، وفي عام 2020 وحده تم هدم 668 مبنى في المنطقة (الأرقام من الصفحة الإلكترونية لمؤسسة أوتشا الأمية لعام

2021) وغياب تراخيص البناء، (مثلاً قدّم الفلسطينيون عام 2020 طلب ترخيص بناء بين 2010 و2014 صودق منها على 1,5% فقط، أي بما يعادل 33 طلباً)، كما قدّمت السلطة الوطنية الفلسطينية 108 مخططات لـ116 موقعاً من 2010 وحتى 2015، صودق على ثلاثة منها فقط، كما تفيد مصادر الإدارة المدنية ذاتها (الأرقام الأخيرة من الصفحة الإلكترونية لمؤسسة بتسليم). وعليه قسّ بالنسبة للسنوات اللاحقة، بحيث تم الوصول إلى صفر من المصادقات عام 2022. كما أن هناك اعتداءات المستوطنين التي صارت تبلغ المئات سنوياً منذ مطلع عام 2020، عوضاً عن تسليحهم وتشكيل ميليشيات عسكرية منهم من قبل وزير الأمن الداخلي إيتمار بن غفير بدءاً من أواخر عام 2022، وبناء الجدار الذي نقل جزءاً من الأراضي الزراعية للمناطق المسماة «ج» إلى الجانب الإسرائيلي، وتم خلق آلية من التصاريح لدخول وخروج أصحاب هذه الأراضي منها. وهناك أخيراً آلية منع المواطنين من دخول منطقة الغور إلا بتصريح.

تقتزن هذه السياسات الاستتصالية الترحيلية في المناطق «ج» بنكران وتغيب المواطنة الفلسطينية، وإحلال المواطنة الإسرائيلية مكانها. فالفلسطيني في الضفة بعد أو سولو أصبح يُعرف من قبل إسرائيل على أنه «مقيم فلسطيني في أراضٍ متنازع عليها»، وذلك في تطوير للمفهوم السابق لأوسلو الذي كان يعتبر الفلسطيني على أنه «مواطن أردني مقيم في أراضٍ مداراة من إسرائيل». (Salem, 2018)

ومع إقرار قانون القومية الإسرائيلي عام 2018 لم تعد الضفة حسب تعريفهم «أراضٍ متنازع عليها»، بل تم الانتقال إلى اعتبارها كلها، ومنها المناطق «ج» بمثابة جزء من إسرائيل، ونص ذات القانون على السعي لتعزيز الاستيطان في أرض إسرائيل، وكما ورد نصّاً: «تعتبر الدولة تطوير الاستيطان اليهودي قيمة قومية، وتعمل من أجل تشجيعه، ودعم إقامته وتثبيته» (الصفحة الإلكترونية لمركز عدالة). والملاحظ هنا أن هذا القانون، كما كل قوانينها السابقة لا يحدد حدود الدولة، مما يفتح المجال أمام توسيع



الاستيطان في المنطقة «ج»، والقدس والخليل وغيرها.

عوضاً عن قانون القومية، تم في 6 شباط/ فبراير 2017 إقرار قانون التسوية من قبل الكنيست، والذي شرع المستعمرات العشوائية التي أقيمت فوق أراض فلسطينية خاصة، ما منح التغطية القانونية لـ (4,000) وحدة استعمارية مقامة في 120 مستعمرة عشوائية. وقد وصف الوزير نفتالي بينيت إقرار الحكومة لهذا القانون قبل صدوره عن الكنيست على أنه «شبيه بتحول 1977، حيث انتقلنا من سياسة مضادة للدولة الفلسطينية إلى سياسة ضم يهودا والسامرة إلى إسرائيل» (معاً، 5/ 12/ 2016). وتلت ذلك الوزيرة إيليت شاكيد وزيرة العدل بالقول: «لدينا نصف مليون يهودي في المنطقة «ج» مقابل 100 ألف فلسطيني، لذا علينا أن نضمها لإسرائيل» (معاً، 3/ 1/ 2018). ووضح أن الوزيرة قد قلصت عدد الفلسطينيين في المناطق «ج» من أجل التخفيف من أثر جريمة الضم.

وفي حزيران/ يونيو 2017، أقرت الكنيست بالقراءة الأولى سريان القانون الإسرائيلي على المستعمرات في الضفة الغربية، هذا إضافة لإقراره من اللجنة المركزية لحزب الليكود. ويجدر التنويه هنا إلى أن إقرار الكنيست لتعديل قانون الطوارئ قد تم عام 1984، ما سمح بسريان القانون الإسرائيلي على سكان المستعمرات دون الحاجة إلى إجراء تعديل على كل قانون على حدة (هاندل، 2012، ص: 739).

في إطار هذه القوانين والإجراءات تم أيضاً تغيير التسميات واللغة، فبدو الخان الأحمر الذين تم طردهم من النقب عام 1950، اتهموا من قبل المحكمة العليا الإسرائيلية على أنهم يقيمون فوق أراض عائدة لمستعمرة «كفار أدوميم» المجاورة، كما أن منطقة ترمسعيا تسمى «وادي شيلو»، وهكذا. كما وتستخدم السلطات الإسرائيلية والمحكمة العليا الإسرائيلية تسمية «السكان المحليين» في مداولاتها وقراراتها للإشارة إلى كل من

يقطنون في الضفة الغربية شاملة الشعب الفلسطيني الأصلي والمستوطنين المستعمرين معاً، ما يسمح بالتالي باتهام الفلسطينيين السيطرة على أراض تعود للمستعمرات وساكنيها «المحليين»، وإصدار أوامر بإخلائهم (أي الفلسطينيين) منها، ووفق هذا المفهوم يصار أيضاً لإعداد خطط إخلاء 46 موقعاً بدوياً واقعة في المنطقة «ج» بناءً عليه. وتطبيقاً للقوانين العامة، جاءت الأوامر العسكرية، مثل الأمر العسكري رقم 1597 لأيار/ مايو من 2018، والذي مهّد نحو مزيد من الهدم للبيوت الفلسطينية المقامة دون ترخيص، كما أنه حول قضايا البت في هذه الشؤون إلى محكمة الصلح بديلاً عن المحكمة العليا الإسرائيلية. وكذلك، هنالك أيضاً قرارات حكومية، مثل: القرار الحكومي الصادر في 28 أيار 2018 الذي يمنع الفلسطينيين في المنطقة «ج» من التوجه المباشر للمحكمة العليا قبل طرح قضاياهم وبحثها في المحكمة المركزية في القدس، ما يعزز الضم الواقعي لإسرائيل.

على خلفية هذه القوانين والقرارات والأوامر العسكرية، تم عام 2017 إنشاء مستعمرة جديدة كانت الأولى منذ عام 1991، أطلق عليها اسم عميحي قرب ترمسعيا، وذلك لتوطين 42 عائلة تم إخلاؤها من المستعمرة العشوائية «عمونا» التي كانت مقامة على أراضي قرية سلواد، حيث عوضهم نتياهو بضعف مساحة المستعمرة السابقة، وفي شهر آب/ أغسطس 2018 حصل تطور جديد بتشريع مستعمرة عادي عاد العشوائية وإقرار ضمها إلى عميحي باعتبارها حياً من أحيائها. ولاحقاً تم أيضاً إقرار شرعة مواقع استيطانية استعمارية أخرى، ويشير أرييلي وهيربنرغر إلى تشريع 34 بؤرة استيطانية استعمارية من قبل حكومة نتياهو الأخيرة التي باشرت مهماتها في نهاية كانون الأول من عام 2022، وبهذا بلغ عدد المستعمرات في المناطق «ج» إلى 127 مستعمرة، مضافاً إليها 121 بؤرة استيطانية حسب الباحثين (أرييلي وهيربنرغر، 2024). وهنالك تقديرات فلسطينية أعلى بعدد المستوطنات تصل بها إلى 175 مستعمرة، و200





بؤرة استيطانية عام 2024، وذلك كما تفيد تقارير المكتب الوطني للدفاع عن الأراضي والتي تصدر دورياً، وتنتشر في كل وسائل الإعلام الفلسطينية (موقع المكتب الوطني للدفاع عن الأراضي).

لحق كل ما سبق إلغاء قانون فك الارتباط مع المستعمرات التي كانت قائمة في محافظة جنين، إلى أن إزالتها حكومة أرئيل شارون عام 2005، وهي مستعمرات حومش وجانيم وكاديم وسانور، وقد تم هذا الإلغاء بقرار من الكنيست تم اعتماده في أيار/ مايو من عام 2024، ما يسمح للمستوطنين للعودة إلى تلك المستعمرات.

وأخيراً، تضاف القرارات الكثيرة التي اتخذها الوزير بتسلئيل سموتريتش (والتي تحتاج إلى بحث خاص مسهب)، بعد أن عين (إضافةً لتعيينه كوزير للمالية) من قبل حكومة نتياهو الأخيرة التي تولت الحكم في كانون الأول/ ديسمبر من عام 2022، وزيراً داخل وزارة الدفاع كما تسمى، يكون مسؤولاً فيها عن عمل منسق أعمال الحكومة والإدارة المدنية في الضفة، ما منحه صلاحيات التخطيط، وتكثيف الاستيطان، مقابل إعطاء صفراً من رخص البناء للفلسطينيين، والعمل لتفكيك السلطة الوطنية الفلسطينية عبر حجب أموال المقاصة عنها، ووقف تشغيل عمال الضفة في إسرائيل، وتشريع العشرات من البؤر الاستيطانية العشوائية، وتطوير ما يسمى بـ«الاستيطان الرعوي»، وتحويل صلاحيات التخطيط والبناء لمجالس المستوطنات، وأخيراً مصادرة 24 ألف دونم من أراضي الضفة دفعة واحدة في نهاية عام 2024، والتمهيد للضم القانوني للمستعمرات والمناطق «ج» بأسرها إلى إسرائيل، والسماح للمستوطنين بشراء الأراضي بشكل مباشر في الضفة. وفي جردة لهذه الخطوات في أيلول/ سبتمبر 2024، أي بعد عشرين شهراً من تولي سموتريتش مهمته هذه، أشار الصحفي الإسرائيلي ناحوم بارنيك إلى أن هذه الإجراءات تهدف

إلى تعزيز الضم الفعلي، وجعل إقامة دولة فلسطينية في المنطقة يصبح أمرًا مستحيلًا، والتمهيد لتطبيق خطة الحسم التي طرحها سموتريتش عام 2017 (بأربع، أيلول/ سبتمبر 2024).

تجاوزت إجراءات سموتريتش المناطق «ج»، لتشمل مناطق «ب» التي تمثل 18% (21% في حال تم ضم المحميات الطبيعية من اتفاق واي ريفر سابق الذكر إليها) من أراضي الضفة العربية تمتلك فيها السلطة الوطنية الفلسطينية الصلاحيات المدنية بما فيها صلاحيات التخطيط ومنح رخص البناء. ففي 28 حزيران/ يونيو 2024 قررت الحكومة الإسرائيلية سحب هذه الصلاحيات من السلطة الوطنية في منطقة صحراء القدس وتحويل صلاحيات التخطيط وهدم المباني فيها للسلطات الإسرائيلية، وهي منطقة مصنفة «ب» تمتد من بيت ساحور وحتى نهر الأردن بطول 85 كم وعرض 25 كم، وفيها 19 جدول مياه، وخمس مغارات أثرية، وخمسة مواقع تراثية (حباس، تموز 2024). ومنذ 2020 كانت الحكومة الإسرائيلية السابقة قد أقرت هدم البيوت الفلسطينية القائمة في المنطقتين «أ» و«ب» المطلة على المستوطنات الإسرائيلية ونفذت عمليات هدم في قرية بورين قرب نابلس وهي منطقة «ب»، وأخرى في واد الحمص قرب صور باهر وهي منطقة «أ». أي إن قرارات الحكومة الأخيرة التي يعمل فيها سموتريتش قد كان لها تمهيد من قبل الحكومة التي سبقتها.

تشير هذه التطورات إلى الاتجاه العام الذي خصصت له هذه المقالة، والمتمثل بسعي الصهيونية الحالي لطردهم الفلسطينيين من المنطقة «ج»، لتحقيق أغلبية يهودية أبدية ليست معرضة للتهديد من أغلبية فلسطينية مستقبلية تترتب عن النمو الطبيعي الفلسطيني، وعودة الفلسطينيين إلى مناطق «ج». بمعنى آخر تريد الصهيونية إجراء الترحيل من المناطق «ج» حاليًا، في الوقت الذي تتمتع فيه بالأغلبية السكانية فيها،



بدلاً من انتظار أن تؤدي الزيادة السكانية الفلسطينية العالية والعودة الفلسطينية إلى المناطق «ج» إلى خلق أغلبية فلسطينية فيها مستقبلاً. بهذا المعنى فإن تحقيق الأغلبية اليهودية في المناطق «ج» لا يمثل شذوذاً قد يمنع الطرد والترحيل، بل على العكس تماماً فإن خلق هذه الأغلبية أصبح مدعاة للتخلص من الديمغرافيا الفلسطينية المجاورة لها التي تصور كخطر أمني على المدى القريب وكبعبع ديمغرافي على المدى البعيد. ويتراوح النقاش بشأن الطرد اليوم في إسرائيل بين أولئك الذين يريدون الضم الزاحف والواقعي لها، وأولئك الذين يريدون البدء بإجراءات لضمها «قانونياً» بصورة كلية أو متدرجة، بدءاً من معاليه أدوميم مثلاً كما طلب نفتالي بينيت عندما كان وزيراً للدفاع عام 2020، وكما يطالب سموتريتش بضمها كاملة دفعة واحدة، ويتضمن الضم جعلها يهودية واعتبار فلسطينيها على أنهم مقيمون غير شرعيين فيها. وكان مؤتمر حزب الليكود قد أقر في تموز/ يوليو 2017 رفض إقامة دولة فلسطينية (معاً، 26/7/2017)، كما طرحت عضو الليكود غيلا غمليئيل توسيع غزة نحو سيناء وطردهم الفلسطينيين الذين يرفضون الحكم الإسرائيلي في الضفة إلى دولتهم الفلسطينية هناك (قناة 7 العبرية 10/11/2017)، وهدد عضو ليكودي ثالث هو تساحي هنجبي في تموز/ يوليو 2015 الفلسطينيين «بنكبة ثالثة».

كما دعا وزير الزراعة في الفترة بين 2015 - 2019 أوري أريئيل إلى طرد سكان المنطقة «ج» الفلسطينيين وضمها رسمياً إلى إسرائيل، وركز برنامج حزب الهوية (زهوت) وهو حزب يرأسه موشي فيعلن، على الحاجة إلى طرد الفلسطينيين إلى الخارج مقابل تعويض (صفحة الحزب الإلكترونية).

وفي آب 2023 لخص الباحثون من معهد بحوث الأمن القومي الإسرائيلي ديكل وكوهين وشاليف الأطروحات الإسرائيلية لضم المناطق «ج» إلى خمسة هي: تطبيق

السيادة على غور الأردن لمنع حق العودة وتحديد حدود إسرائيل الشرقية، أو ضم مناطق المستوطنات وحدها إلى إسرائيل، أو ضم الكتل الاستيطانية حسب مناطق الجدار، أو ضم كل مناطق «ج»، أو ضم نصف مناطق «ج» كما ورد في صفقة القرن (Dekel, Cohen, and Shalev, August, 2023). وتفيد التطورات في إسرائيل بأن ضم كل مناطق «ج» قد بات هو الخيار، فيما أن الخيارات الأربعة الأخرى التي طرحها الباحثون باتت من أطروحات الماضي.

## القدس بين محاولات خلق الأغلبية الصهيونية وأطروحات الاقتلاع والترحيل

في ظل عجزه عن تحقيق أغلبية ديمغرافية في فلسطين قبل عام 1948، نجح المشروع الصهيوني في خلق أغلبية موضعية كهذه في القدس من خلال بناء المستعمرات بين أواخر العهد العثماني وحتى نهاية عهد الانتداب البريطاني على فلسطين. تركزت هذه الغالبية في القدس الغربية، ولكن بشكل أقل في القدس الشرقية والبلدة القديمة في قلبها. واقتصرت القدس الشرقية بعد حرب عام 1948 مباشرة على 48, 11٪ من مساحة القدس الكلية كما كانت عليه قبل الحرب، واعتبرت 4, 4٪ مناطق عازلة تابعة للأمم المتحدة، هذا فيما استحوذت القدس الغربية على 84 من مساحة القدس السابقة للحرب (الخالدي، ورفيدي 2024، ص: 134).

وقد استخدمت سلطات الانتداب البريطاني حيلًا ديمغرافية لخلق غالبية يهودية في القدس خلال عهدها، حيث كانت تقوم لتحقيق ذلك بإخراج قرى ومواقع ذات أغلبية فلسطينية من حدود القدس، وإدخال مناطق يهودية إليها. وتشير خرائط الجمعية الفلسطينية الأكاديمية لدراسة الشؤون الدولية (باسيا) بهذا الصدد إلى أن الحدود الانتدابية للقدس عام 1924 قد استنتت العيسوية وبيت صفافا من القدس،



وفي عام 1946 جرى إخراج الطور وسلوان والثوري ولفتا من حدود القدس، وفي المقابل شملت تلك الحدود مستعمرات جفعات شاؤول وبيت فغان وبيت هكيرم وفيه نوف وبيكور حوليم، وهي مستعمرات تقع في أماكن أبعد من المناطق الفلسطينية المستثناة (باسيا، 2018).

وفي عام 1947، كان يقطن القدس بحدودها الانتدابية زهاء 99,400 يهودي مقابل 65,100 فلسطيني (مصطفى، 1997، ص: 47) ورغم تلك الأغلبية المتحققة إلا أنها لم تمنح ترحيل عام 1948 وهدم 38 قرية في القدس الغربية يوثق وليد الخالدي المعلومات عنها واحدة واحدة (الخالدي، 1987، ص: 589 - 669)، مضافاً لذلك ترحيل فلسطينيي الضواحي الغربية من المدينة كالقطمون والطالبية والوعرية. وفي هذا الإطار يجد المرء تضارباً بين الباحثين في أعداد الفلسطينيين الذين تم طردهم من ضواحي القدس الغربية وقرى القدس، وربما يعود ذلك إلى عدم اعترافهم بالتغييرات الحدودية الانتدابية البريطانية على حدود المدينة، حيث يتراوح الرقم بين 73,258 وبين 97,950 مهجراً بين سليم تماري وسلمان أبو ستة، منهم 28,257 إلى 28,258 مهجراً من قرى القدس، والبقية من ضواحي القدس الغربية (تماري، 1999، ص: 85. وأبو ستة، 2011، ص: 113). وهناك أرقام أخرى يذكرها سالم تخرج عن نطاق هذا البحث (سالم، خريف 2024، ص: 36 - 38).

مع ذلك، فقد فشلت الصهيونية في احتلال القدس الشرقية عام 1948، وخاض الجيش الأردني معارك حالت دون ذلك، وجرى إخراج اليهود من البلدة القديمة كما يفصل عبد الله التل قائد معركة القدس في الجيش الأردني آنذاك (التل، 1990).

عكس ما قبل 1948، فإن هنالك الفشل الصهيوني في خلق أغلبية ديمغرافية في قدس - 1 (J1) التي تمثل القدس الشرقية التي جرى ضمها من قبل إسرائيل عام

1967 بعد مضاعفة مساحتها 12 مرة عما كانت عليه قبل عام 1967، وتم توحيدها مع القدس الغربية لتشكلاً معاً ما أطلق عليه إسرائيلياً اسم «القدس الموحدة» وكذلك في محافظة القدس.

في قدس - 1 بلغ عدد المستعمرين فيها مع نهاية عام 2022 زهاء 236 ألفاً، مقابل 384 ألف فلسطيني. أي 1, 38٪ مستعمرين صهاينة مقابل 9, 61٪ من الفلسطينيين في القدس الشرقية (CBS, 2023). وعند إضافة القدس الغربية إلى الحساب، فإن نسبة الفلسطينيين في القدس المسماة بالموحدة كانت 39٪ في نهاية عام 2022 من مجموع سكان يصل إلى 966,200 نسمة من اليهود والعرب، وارتفعت النسبة إلى 5, 39٪ في نهاية عام 2024 مع وصول عدد سكان المدينة الغربية والشرقية معاً إلى مليون نسمة (CBS, 2023 and 2024). ورغم أن الفلسطينيين لا يتمتعون بالأغلبية العددية في «القدس الموحدة»، إلا أنهم باتوا يمثلون خطراً ديمغرافياً حسب التعريف الصهيوني للخطر الديمغرافي الذي يحصل إذا ما تجاوز الفلسطينيون ما نسبته 20٪ فما فوق كما ورد. يبقى في الجهة المقابلة فشل الصهيونية في خلق أغلبية في القدس الشرقية كما بينت الأرقام، وهو الأمر الذي يزيد من عمق الخطر الديمغرافي الذي تحاول التغلب عليه بوسائل شتى.

في هذا الإطار، فإن ما يزيد الأمر تعقيداً لدى الصهيونية هو ديمغرافية البلدة القديمة التي تعتبرها قلب القدس، حيث لا زالت عربية فلسطينية سكانياً ومعماريّاً، ويمثل الفلسطينيون 36 ألفاً إلى 37 ألفاً من سكانها البالغ عددهم حوالي 40 ألفاً. وتشير معطيات آخر عام 2020 الإسرائيلية إلى أن الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون داخل البلدة القديمة قد بلغ 27,88 نسمة، كما أن هنالك 8,565 فلسطينياً قد غادروا البلدة القديمة بين 2011 - 2020، ولا تشير الإحصاءات الإسرائيلية كم بقي من



هؤلاء محتفظين بعنوان إقامة في البلدة القديمة. وأياً كان الأمر فإن نفس الإحصاءات تشير إلى وجود 3,240 يهودياً في البلدة القديمة في نهاية عام 2022 بتراجع نسبته 3٪. ويلاحظ أن ذات الإحصاءات تورد عدد الأرمن في البلدة القديمة في تصنيف منفصل وصل إلى 2,160 نسمة في ذات العام، مع أن قسماً كبيراً من الأرمن في القدس يُعرفون أنفسهم على أنهم فلسطينيون (Jerusalem Institute, 2022). وأياً كان الأمر بخصوص طريقة تصنيف عدد سكان البلدة القديمة من القدس، فإنه لا زال من الواضح أن عدد الفلسطينيين في البلدة القديمة يتجاوز على الأقل عشرة أضعاف عدد اليهود فيها، وذلك وفق الإحصاءات الإسرائيلية ذاتها.

أما على صعيد محافظة القدس التي تمتد على مساحة 344 كيلومتراً مربعاً تشمل 21 موقعاً داخل قدس - 1، و29 موقعاً في قدس - 2، فإن إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في نهاية عام 2022، تشير إلى وجود 89,282 مستعمرة في قدس - 2 من المحافظة، مقابل 174,665 فلسطيني فيها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024)، أي بنسبة 8,33٪ من مجموع سكان قدس - 2. وقيم المستعمرون في قدس - 2 في مناطق «ج» من محافظة القدس التي تمثل 70٪ من مساحة المحافظة الكلية و89٪ من مساحة قدس - 2 (القواسمي، صيف 2021، ص: 74). ولهذا إذا ما أرادت الصهيونية تحقيق أغلبية ديمغرافية عظمى في المنطقة على المدى القريب، فإن ذلك لن يكون متاحاً بالوسائل الديمغرافية التي ستأخذ زمناً طويلاً لخلق تلك الأغلبية. والحل الوحيد في هذه الحالة هو الترحيل الجماعي، هذا إذا كان متاحاً.

حاولت الصهيونية معالجة القصور الديمغرافي في القدس الشرقية (قدس - 1) من خلال استخدام وسائل مختلفة، منها: سحب الهويات لما يقارب 14,805

أشخاص، بين 1967 وحتى نهاية عام 2022، حسب معطيات وزارة الداخلية الإسرائيلية (الجهاز الفلسطيني للإحصاء المركزي 2024، ص: 121)، والتجنيس بالجنسية الإسرائيلية من أجل نزع الهوية الفلسطينية لعدد وصل في شباط/ فبراير من عام 2022 إلى 18,982 شخصاً، وذلك حسب المعطيات التي قدمتها وزيرة الداخلية الإسرائيلية إلى الكنيست آنذاك (Hasson, 2022) وهدم البيوت الذي بلغ 1,044 مبنى سكنياً بين 2008 و2022، إضافة لهدم 67 مبنى غير سكني في العام 2022 وحده (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ص: 123 - 124). هذا إضافة لوجود 25 ألف بيت مهددة بالهدم. وعدم إقرار الخطط الهيكلية ومنع تراخيص البناء. وقرار تسوية وتسجيل الأراضي الجديد والجاري العمل عليه منذ عام 2018 حيث وجد أن وضع 90% من أراضي القدس لم تتم تسويته في السابق. وسيؤدي القرار الذي جاء جزءاً من خطة 3790 الحكومية لتقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والتطوير الاقتصادي في القدس الشرقية كما سميت للأعوام 2018 إلى 2023، إلى السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الميري، والأراضي الموات، والأراضي المتروكة للمصلحة العامة، وبعض من الأراضي المملوكة ملكية خاصة والتي يعجز أصحابها عن تقديم الوثائق اللازمة لإثبات ملكيتهم لها، وبعض من أراضي الأوقاف، ما سيعزز الادعاء الإسرائيلي بكون القدس عاصمة موحدة لها (مركز مدار، 2021). وقد تلت خطة 2024 - 2028 الخطة السابقة وهي تسير بنفس الاتجاه فيما يتعلق بتسوية الأراضي.

لم تؤد كل هذه الخطط والإجراءات إلى نشوء أغلبية ديمغرافية يهودية في القدس الشرقية ومحافظة القدس. وثمة سبيلان بهذا الاتجاه، يتمثل الأول في انتظار عام 2065 حين يتغلب عدد اليهود مجدداً على عدد الفلسطينيين وفق المعطيات الإحصائية الواردة، أو اللجوء إلى إجراءات وحلول ذات طابع مؤقت يؤجل حل المشكلة بدلاً





من معالجاتها جذرياً، وذلك مثل ما يخطط له من إخراج مخيم شعفاط ورأس خميس وضاحية السلام وعناتا وكفر عقب من حدود بلدية القدس الإسرائيلية عبر بناء جدار الفصل العنصري، ما سيؤدي إلى التخلص من 250 ألف فلسطيني يسكنونها وفق معطيات بلدية الاحتلال (موقع بلدية القدس الإسرائيلية) منهم 140 ألفاً يحملون هوية القدس حسب الإحصاءات الإسرائيلية لنهاية عام 2019 (معهد القدس، 2019، ص: 20). ومع شطب حاملي هوية القدس من عدد فلسطيني القدس الشرقية الذي بلغ 395 ألفاً في نهاية عام 2024 وفق الإحصاءات الإسرائيلية الواردة سابقاً يهبط عدد الفلسطينيين المقدسين في القدس الشرقية إلى 245 ألفاً مقابل ما يزيد قليلاً على 236 ألف يهودي كانوا يعيشون في القدس الشرقية مع نهاية عام 2023. واضح أن هذا النوع من الحل ذو طابع مؤقت، حيث لا يؤدي إلى غير إبقاء أغلبية فلسطينية طفيفة في القدس الشرقية بعد إخراج المواقع المذكورة منها.

من الحلول الأخرى التي يتم العمل عليها صهيونياً، الحل المتمثل بتوسيع المستعمرات القائمة في «القدس الكبرى»، كما يسميها، التي تشمل ما مساحته 254 كيلومتراً مربعاً وتضم ما يسمى «القدس الموحدة»، مضافاً لها الكتل الاستعمارية معاليه أدوميم وجفعات زئيف وغوش عتصيون، و«متروبوليتان القدس» التي تقوم على 950 كيلومتراً مربعاً على حساب نهب أراضي الضفة وضمها إلى القدس الإسرائيلية. وتضم مساحة متروبوليتان القدس أراضي واسعة من محافظة رام الله، ومعظم مساحة محافظة بيت لحم، وتصل إلى حدود محافظة الخليل (القواسمي، صيف 2021، ص: 89)، ومن خلال القدس الكبرى و«متروبوليتان القدس» يتم تطوير طوق استيطاني حوالي القدس الشرقية يشمل 37 مستعمرة تقع 25 منها في محافظة القدس و12 أخرى في محافظات رام الله وأريحا وبيت لحم والخليل (عابد

وآخرون، 2023). وقد وصل هذا الطوق إلى خلق 2, 39% من المستعمرين قياسًا بعدد فلسطيني محافظة رام الله، و2, 40% من المستعمرين قياسًا بعدد فلسطيني محافظة بيت لحم، و6, 14% قياسًا بعدد فلسطيني محافظة أريحا (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021).

الاعتماد على العامل الديمغرافي وحده يبطئ عملية خلق الأغلبية السكانية اليهودية إلى عام 2065، هذا إذا ظلت الأمور تسير وفق الوتيرة الحالية دون تدخل عوامل مجافية تمنع الصهيونية من تحقيق الأغلبية بالوسائل الديمغرافية. حالة اللاتيين تجاه تلك العوامل، ونهم الصهيونية الذي لا يحدّ لابتلاع الأرض، سيجعلها تسعى لحسم حالة الوجود الديمغرافي الفلسطيني في القدس الشرقية، لهذا سيتم اقتناص الفرص من أجل معالجته قبل عام 2065، سواء بوسائل تبدو قانونية عبر إخراج المزيد من المواقع خارج حدود البلدية، وترحيل فلسطيني الخان الأحمر وسواهم، وغيرها من الوسائل التي سيبتدعها الاحتلال. أو بوسائل خشنة مثل انتهاز وضع حرب إقليمية أو اشتعال الأوضاع في الضفة والقدس من أجل طرد الفلسطينيين من المدينة. أو استفزاز تصعيد من خلال القيام بخطوة مفجرة في المسجد الأقصى المبارك تؤدي لإشعال الأوضاع التي تستغل لإحداث الترحيل.

## كيف تعالج الصهيونية قصورها الديمغرافي؟: العوامل الدافعة والعوامل الكابحة، والنتائج والآفاق

تبين من التحليل أن وسيلة الصهيونية الأساسية لخلق أغلبية يهودية عظمى تقوم على الاقتلاع والترحيل، وهو ما يخطط لتكراره في حالة القدس الشرقية التي لم يتم فيها تحقيق غلبة ديمغرافية صهيونية، وكذلك في المناطق المسماة «ج»، حيث نجحت الصهيونية في خلق غالبية صهيونية فيها، وذلك عكس القدس الشرقية. وتشير



مسارات ونتائج الحرب الصهيونية على غزة (7/10/2023 إلى 19/1/2024) إلى انتقال الصهيونية من الترحيل إلى الإبادة في ظل انسداد الحدود العربية أمام الاقتلاع والترحيل. وقد حملت خطة الحسم التي طرحها سموتريتش منذ عام 2017 خيار الترحيل والإبادة إلى جانب خيار البقاء كأفراد موالين تحت الحكم الصهيوني دون أي حقوق وطنية. والسؤال المرتسم الآن هو: إلى أي مدى ستمكن الصهيونية من تحقيق عنصري الطرد والإبادة في المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 (وفلسطينيو الداخل ليسوا مستثنين من هذه الخطط أيضًا)، وما هي العوامل الدافعة والعوامل الكابحة لفعل الصهيونية بهذين الاتجاهين؟

في العوامل الدافعة، هنالك الداخلية منها: النمو السكاني الحريدي وتحوله المتدرج نحو الغالبية كما تبين، مع أن الصهيونية لا تنتظر لتحقيق الترحيل والإبادة حتى حصوله.

وهنالك فكرة «الترحيل القانوني» لمليون فلسطيني من الضفة منهم 700 ألف يحملون البطاقة الأردنية الصفراء، وتعزيز ما يسمى «الترحيل الطوعي» عبر خلق بيئة طاردة، كما دعا ويسعى لذلك نتنياهو، أو الترحيل الجماعي، كما دعا بن غفير. يضاف لذلك خلق المزيد من الوقائع على الأرض مع مرور الزمن، وإمكانية اتخاذ قرارات بضم الضفة قانونياً تكريساً لضمها الفعلي الجاري على قدم وساق، والمزيد من إبادة الفلسطينيين في مختلف محافظات الوطن، وعزز ذلك قرار الحكومة الإسرائيلية بعد بدء تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في غزة بإضافة هدف آخر للحرب هو تصفية المقاومة الفلسطينية في الضفة، وما لحق هذا القرار من حملات عسكرية خاصة في جنين وطولكرم وبدرجة أقل في بقية محافظات الضفة، وإعادة نصب الحواجز في كل أنحاء الضفة. يضاف لذلك تسليح المستوطنين والتزايد المضطرد في

أعداد اعتداءاتهم على الفلسطينيين، وإعلان الوزير سمو تريتش بأن عام 2025 هو عام ترسيم ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل.

وتشمل العوامل الدافعة الخارجية: إمكانية الدعم الأمريكي للتحويل نحو يهودا والسامرة بدل الضفة أو المحافظات الشمالية الفلسطينية، لاسيما في ظل المواقف المعلنة من الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة دونالد ترامب: إسرائيل تبدو صغيرة على الخارطة ويجب توسيعها. وأطروحات روبيو (وزير الخارجية) ووالز (مستشار الأمن القومي) وهاكابي (السفير لدى إسرائيل) وستيفانيك (المبعوث الأمريكية للأمم المتحدة) حول الأرض التوراتية لإسرائيل. ثم جاءت أطروحات ترامب في كانون الثاني/يناير 2025 لترحيل 1,5 مليون فلسطيني من غزة إلى الأردن ومصر، ورفع له العقوبات على المستوطنين. وهناك أيضًا الدعم الأفنجيلي الدولي عامة ولهجرة يهود الولايات المتحدة إلى إسرائيل خاصة. دعم النظم الشعبوية في أوروبا وأمريكا اللاتينية. واستمرار الموقف الأوروبي على ما هو عليه والقاضي بأن حل الصراع هو من مسؤولية الطرفين وحسب، ورهن إقامة الدولة الفلسطينية بالموافقة الإسرائيلية على ذلك من خلال التفاوض. والصمت العربي، وتضاؤل قدرات وإمكانيات المقاومة الفلسطينية والعربية والإسلامية. وتراجع الدعم الشعبي الدولي. وتقلص أكثر لفاعلية القرارات الأممية وتهميش دور الأمم المتحدة ومنظمتها.

أما العوامل الكابحة فتشمل عوامل داخلية منها: اتجاهات تفاقم الصراع الداخلي حول هوية ووجهة إسرائيل المستقبلية. نجاح قوى فلسطينيي الداخل من التوحد وتشكيل كتلة مانعة من عشرين عضو كنيست أو يزيد لكبح اتخاذ أي قرارات باتجاه ترحيل الشعب الفلسطيني من بلاده. وخارجياً: انكشاف الطبيعة الإجرامية الإبادة لإسرائيل خارجياً، وتراجع التطبيع العربي القائم وعدم حدوث تطبيع جديد،



ونشوء جبهة أو جبهات صراع عربية إضافية مع إسرائيل، وانسداد الأبواب التام أمام الطرد والترحيل من قبل الأردن ومصر ولبنان وسوريا، وعودة انتعاش المقاومة الفلسطينية وحليفاتها العربيات، والاحتجاجات الشعبية الدولية، وتضاؤل دعم اليهودية العالمية لإسرائيل، وهو العامل الأهم الذي تتمثل بوادره في أمريكا بالذات من خلال اتجاهات الشباب اليهودي إلى مناهضة السياسات الإسرائيلية ودعمها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ومحكمة قادة إسرائيل والاتجاه المتزايد لرفع قضايا ضد جرائم ومجرمي الاحتلال في القضاء الدولي والمحلي لكل دولة أوروبية، ونشوء حلف دولي واسع إلى جانب فلسطين، تغير في المواقف الأوروبية، تقدم الصين إلى قيادة العالم بدلاً من الولايات المتحدة الأمريكية، والاعتراف الأجنبي الرسمي بدولة فلسطين.

على تفاعل هذه العوامل، ستتحدد آفاق الإبادة والترحيل اللاحقة، وتفيد نتائج الحرب على غزة حتى الآن إلى أن عنصر الإبادة قد تغلب على عنصر الترحيل أثناء الحرب في ضوء انسداد الأبواب أمام الأخير خلالها. لذا، فإن سؤال المواجهة الرئيس أصبح: كيف تتم مواجهة استمرار الإبادة وتوسيعها نحو الضفة بعد غزة أكثر، إضافة إلى مواجهة الترحيل؟ وعلى هذا السؤال تتركز الجهود الفلسطينية داخلياً وعربياً ودولياً لمكافحة حصوله.

وفيما يتعلق بالمناطق المسماة «ج»، يجري العمل في مجال المجابهة على تدويل قضية إقامة الدولة الفلسطينية التي تشملها، جنباً إلى جنب مع تدويل العمل المشترك على الأرض في المناطق المسماة «ج». بهذا الاتجاه لم تشتمل خطط السلطة الوطنية الفلسطينية على برامج خاصة بالمناطق «ج»، وذلك حتى 2013، فحتى ذلك الحين كان ينظر إليها على أنها جزء من الأراضي المحتلة دون أن يضاف لها خصوصية

خاصة. ويمكن اعتبار مؤتمر مركز الديمقراطية وتنمية المجتمع بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في جنين بعنوان «الأمن الإنساني في المنطقة «ج» لعام 2010 أول مؤتمر يسلط الأضواء على قضايا المناطق «ج»، (الجامعة العربية الأمريكية) وتلاه مؤتمر آخر عقده مؤسسة الدراسات الفلسطينية عام 2012 (مؤسسة الدراسات الفلسطينية).

كانت الفكرة المطروحة في هذه المؤتمرات تتعلق بخلق حقائق واقعة على الأرض رغم أنف الاحتلال، ومع ذلك فقد ظلت الخطط الفلسطينية تقدم للإدارة المدنية الإسرائيلية من أجل الحصول على التراخيص اللازمة قبل التنفيذ في الـ17 المسموح للفلسطينيين البناء فيها. كما استحال وقف الاستيطان المتسارع ولا عكس مساره ولو جزئياً.

مع الخطة الوطنية لعام 2014 - 2017 (خطة بناء الدولة على طريق السيادة)، تغير الحال، وأصبحت المناطق «ج» تحتل أهمية مركزية في التخطيط الوطني، حيث ورد ذكر المناطق «ج» كذات أولوية في التخطيط في الصفحات 4، 5، و18 من النص الإنكليزي للخطة، وورد في صفحة 18 أن المناطق «ج» لاسيما الأغوار والبحر الميت مهمة لتحقيق الاستقلال الوطني والسيطرة على الموارد الطبيعية، ودعت الخطة في صفحة 21 إلى العمل من أجل تجنيد الأموال من أجل تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية في المنطقة «ج»، بما يمكن من تحقيق الاستقلال الوطني الذي فشلت الخطط الوطنية السابقة من تحقيقه.

وفيما ركزت خطط الحكومات الفلسطينية حتى عام 2016 على بناء المؤسسات باتجاه تحقيق السيادة، فقد انطلقت «الأجندة الوطنية لأعوام 2017 - 2022» للتركيز على بناء المواطن، كما قررت هذه الخطة «استبدال سياسات خلق الحقائق الإسرائيلية على الأرض، بسياسات خلق حقائق فلسطينية على المستوى الدولي». (من النص



الإنكليزي للخطة، ص: 17)، وتضمنت الخطة أولويات للقدس الشرقية كعاصمة لفلسطين ولرفع الحصار عن غزة، وتنمية المناطق «ج»، كما وعدت بطرح «خطة انتقالية نحو الاستقلال» (من النص الإنكليزي للخطة، ص: 19).

كانت هذه أول مرة يتم فيها طرح توجه جعل فلسطين حقيقة دولية مقابل سرقة فلسطين على الأرض. ففي السابق كان التركيز على أن الشعب الفلسطيني يبني سيادته بنفسه، أما مع الخطة الأخيرة، فقد أصبح المجتمع الدولي مطالبًا بتحقيق الاستقلال لفلسطين، إلى جانب العمل على الأرض من أجل ذلك. وشمل العمل على الأرض تنسيق الجهود مع المانحين الدوليين، لاسيما الأوروبيين منهم، للضغط من أجل تسريع مصادقات الإدارة المدنية الإسرائيلية على المشاريع، وتقرر في هذا الاتجاه إعطاء مهلة قوامها 18 شهرًا للإدارة المدنية الإسرائيلية لتقوم بإقرار المخططات المقدمة لها للمصادقة، ويُصار بعد ذلك لبدء العمل في المنطقة «ج» دون انتظار إضافي من أجل المصادقة الإسرائيلية. وقد تشكل عام 2015 ائتلاف (كونسرتيوم) من برنامج ECHO للاتحاد الأوروبي، وضم في عضويته كلاً من إيطاليا ولوكسمبورغ وبلجيكا وإسبانيا والسويد، وانضمت له لاحقاً كل من فرنسا، وإيرلندا، والدنمارك ليعمل وفق هذه الإستراتيجية مع الإدارة المدنية الإسرائيلية في المنطقة «ج»، وبالتعاون مع الوزارات الفلسطينية المعنية لاسيما وزارة الحكم المحلي.

ربما كان من الضروري رفض تقديم طلبات البناء الفلسطيني للإدارة المدنية منذ انتهاء مواعيد تقسيم الضفة إلى مناطق أوب وج، وهو الموعد الذي حلّ منذ عام 1997 حسب الاتفاقيات، واستبدال ذلك بالفكك الكامل من الاتفاقيات المعقودة مع إسرائيل، لاسيما بعد 4 أيار/ مايو 1999، وهو التاريخ الذي كان يتوجب التوصل حتى مواعده إلى اتفاق حول المرحلة النهائية. وقد ناقشت القيادة الفلسطينية عدة

مرات وقررت القيام بهذا الفكك وحددت خطوات لذلك. ويبدو التدويل المتزايد للقضية الفلسطينية الذي جاء لاحقاً بمثابة محاولة لتحقيق هذا الفكك دولياً بديلاً عن عدم التمكن من تحقيقه على الأرض، وذلك بدءاً من اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين عام 2012، وما تلاه من الانضمام لمختلف المنظمات والهيئات الدولية... ولكن لإعادة الاعتبار إلى التدويل على الأرض، يمكن الشروع بأن تعلن السلطة عن خطة شاملة للبناء الفلسطيني المكثف في المنطقة «ج» لنقل الفئاض السكاني الفلسطيني في أوب إليها، وفي إطار ذلك يتم إعلان التوقف التام عن التوجه للإدارة المدنية من أجل الأذونات والتصاريح، وذلك كجزء لا يتجزأ من خطة مقاومة مدنية شاملة للاحتلال تضم عدة مكونات تنموية واقتصادية، وسياسية دبلوماسية، وإعلامية ومعرفية، وتصعيد المقاومة اللاعنفية على الأرض متخذة أشكالاً إبداعية كبناء القرى (كالكرامة وباب الشمس)، وإعادة تكرار بنائها دون كلل، كما حصل مع تجربة العراقيب في النقب. وأخيراً تفعيل عنصر المقاومة كتنمية من خلال خلق حقائق على الأرض وحماتها من خلال التحالفات الدولية على الأرض والتعاون مع الهيئات واللجان المحلية كما حصل مع قرية العقبة قرب طوباس.

تكفل هذه المكونات رفق خط التدويل على المستوى الدبلوماسي بخطط التدويل على الأرض، وذلك بجلب العالم إلى فلسطين ليينها مع الفلسطينيين على الأرض ومن خلال التمرد على قيود الاحتلال. ولعل التدويل الدبلوماسي غير قابل لأن يثمر وحده دون الضغط من الأرض.

أما بالنسبة للبدائل والردود الفلسطينية في القدس فقد جاءت منذ عام 1967، مبكرة عنها في المناطق المسماة «ج» التي نشأت بعد الاتفاقية الانتقالية لعام 1995، وقد مرت هذه الردود فلسطينياً بعدد من المراحل، سبق أن عالجها الباحث، وهي





تضم: مرحلة تثبيت الوجود (1967 - 1974)، ومن تثبيت الوجود إلى تعزيز الصمود (1974 - 1987)، فالفعل الوطني الكفاحي عبر الانتفاضة (1987 - 1993)، وتلته مرحلة محاولات بناء وجود رسمي فلسطيني مستقل في مدينة القدس عبر بيت الشرق (1993 - 2001). وأخيراً مرحلة اعتماد المجتمعات المحلية على ذاتها ابتداء من عام 2001 وحتى اليوم (سالم، خريف 2019، ص: 156 - 161). وواجهت البدائل الفلسطينية في القدس صعوبات فيما يتعلق بجذب المؤسسات الدولية للعمل على الأرض في برامج ومشاريع هادفة لتكريس فلسطينية وعروبة القدس (التدويل على الأرض)، وعاد ذلك لموقف المؤسسات الدولية التي تعاملت مع موضوع بناء الوجود الفلسطيني في القدس (لاسيما قدس - 1)، على أنه موضوع معلق تبعاً لتأجيل بحث موضوع القدس وحسمه من خلال مفاوضات الحل الدائم. لذا، يعتمد الفلسطينيون على أنفسهم بشكل خاص في موضوع القدس، عكس المناطق «ج» التي وفرّ وضعها هامشاً يسمح بالتعاون مع المؤسسات الدولية على الأرض في قضايا مطلّية مثل تسهيل الحصول على تصاريح البناء، ووقف عمليات التهجير والتطهير العرقي، وشمل ذلك مناطق الغور، وقرى الخليل وتجمعات البدو المهدة بالتهجير، ومنها تلك المقيمة في مناطق «ج» الواقعة بمحافظة القدس مثل منطقة الخان الأحمر.

## الخاتمة

بينت هذه الورقة أن الترحيل والإبادة هما أداتا الحركة الصهيونية ودولتها إسرائيل الرئيسيتان لتحقيق الغلبة الديمغرافية على الشعب الفلسطيني، حيث تتم ممارستها حتى في المواقع التي تتحقق فيها غالبية ديمغرافية يهودية بوسائل النمو الطبيعي والهجرة. كما بينت أن الصهيونية لن تنتظر حتى أعوام 2048 - 2065 حين يتغير

التوازن الديمغرافي في فلسطين لصالح اليهود، بل ستسعى للمزيد من أعمال الترحيل والإبادة بمساعدة العوامل الداخلية والخارجية الدافعة، وأنه لن يتم صدّ هذه الأعمال إلا إذا توفرت عناصر القوة الكافية للعوامل الكابحة التي عاجلتها هذه الورقة.

وفيما كانت فيه هذه الورقة على وشك الانتهاء، جاءت أحد العوامل الدافعة لتنفيذ الترحيل الجماعي الجديد إلى خارج فلسطين، والتي عبّرت عن نفسها من خلال تصريحات ترامب حول نقل فلسطيني غزة إلى الأردن ومصر، وتلاها تصريحات نتنياهو بأن السعودية يمكنها أن تقيم دولة فلسطينية على جزء من أراضيها الشاسعة. فهدف الصهيونية وداعميها الأنجليين كان ولا زال يتمثل في جعل فلسطين نقية من الشعب الفلسطيني وتحويلها إلى ملك حصري لما يسمى بالشعب اليهودي. ولعل تصريحات ترامب قد جاءت لتعيد إلى الأذهان الدعم الأنجليي الدولي لهذه الأفكار من سالسبوري، وتشافتسبري وذرثيلي، وكلهم سياسيون إنكليزي في القرن التاسع عشر، ولاحقاً في مطلع القرن العشرين من لويد جورج وبلفور (صاحب التصريح المعروف لعام 1917)، واستمراراً بتقرير لجنة بيل التي شرعت الترحيل عام 1937، مما وفر سابقة استثمارها الصهيونية أيما استثمار. وبعد عام 1948 طرحت مشاريع لترحيل الغزيين إلى سيناء مثل مشروع جونستون، وهو ما تردد صداه مرات ومرات خلال العقود الماضية، كان من آخرها خطة الدعم التي أقرها الرئيس الأمريكي جو بايدن عام 2024 بتوفير دعم لإسرائيل وأوكرانيا بقيمة 38 مليار دولار، منها 3,495 مليار مخصصة لمساندة الهجرة من غزة، وتأهيل وتوطين اللاجئين الفلسطينيين والأوكرانيين، لتتلوها تصريحات ترامب المذكورة.

إذاً، البداية لعملية الترحيل مطروحة أولاً لغزة، ولا يمثل ذلك صدفة كما بينت هذه الورقة، إذ إن تفرغ قطاع غزة من سكانه سيخلق أغلبية إسرائيلية في فلسطين بين



النهر والبحر عام 2048 كما بينت معطيات كرباج الإحصائية المشار إليها. وبناءً على ذلك تشتد المحاولات لترحيل الفلسطينيين الغزيين من خلال التجويع والتعطيش وإزالة المستشفيات والمدارس والجامعات وكل المرافق الضرورية للحياة، ومنع دخول المساعدات الإنسانية والكرفانات والخيام، وتعطيل الإعمار والضغط على الأردن ومصر لقبول تهجير الفلسطينيين إليهما. هذا فيما تتم إضافة هدف للحرب يشمل «تصفية الإرهاب» في الضفة والقدس الشرقية، ومحو مناطق كاملة فيها مثلما حدث في غزة لجعلها تصبح غير قابلة للحياة، مما يدفع فلسطينيين نحو الرحيل. هذا هو الاتجاه بما يشمل المناطق المسماة «ج»، والقدس الشرقية، ولن يسلم فلسطينيو الداخل من هذه العملية. ولدى الانتهاء من كتابة هذه السطور في 10 شباط/ فبراير 2025، كان زهاء أربعين ألفاً من لاجئي مخيمات جنين، وطولكرم ونور شمس في طولكرم، والفارعة في طوباس قد هجروا من بيوتهم حسب إحصاءات وكالة الغوث، وتم إحداث دمار هائل في معظم حارات هذه المخيمات، حيث لم تعد تصلح للحياة الآدمية. ومن المتوقع لهذا السيناريو أن يستمر خلال الفترة التالية، وأن يمتد إلى بقية محافظات الوطن.

مع ذلك، لا يبدو ما يخطط له أفنجلياً وصهيونياً على أنه قدر لا مرد عنه، فبالمقارنة مع ترحيل عام 1948، فإن الشعب الفلسطيني أوعى وأنضج، ومقاومته الشعبية أكثر جدوى، وانكسرت قدرة الصهيونية على تحقيق أهدافها بالسرعة والنجاعة التي كانت عليها في الماضي، كما أن الدول العربية المعنية باتت تتخذ مواقف صارمة ضد الترحيل إليها، وصار الرأي العام العالمي الشعبي أكثر تأثيراً، ولم تعد إسرائيل «بقرة مقدسة»، حيث أصبحت ممارساتها الإبادية واضحة لغالبية شعوب العالم، كما أصبح ساستها المقررون مطلوبين للمثول للمحاكمة أمام محكمة الجنايات الدولية.

## المراجع

### باللغة العربية

- آرلوزوروف، حاييم. (شباط، 1991). «رسالة آرلوزوروف إلى وايزمان». ترجمة: محمود محارب. مجلة قضايا. العدد (6). ص: 65 - 78.
- أرئيلي، شاؤول، وهيرشبرغر، غلعاد، وهيرش - هيلبر، وسيون. (2024 / 3 / 05). «المناطق «ج» لن تكون إسرائيلية قط». مؤسسة الدراسات الفلسطينية - مختارات من الصحف العبرية/ عن جريدة هآرتس - تم الوصول إليه بتاريخ: 2025 / 02 / 10 من: <https://mukhtaraat.palestine-studies.org/ar/node/33900>
- إسحق، جاد. (2024). «مخاطر ديمغرافية محدقة: القدس، قطاع غزة/ مناطق «ج»، الهجرة». في «معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس. وقائع وأوراق المؤتمر الوطني للسكان: الديمغرافيا بين الصمود والتنمية. ص: 27».
- بابيه، إيلان. (2007). التطهير العرقي في فلسطين. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- باسيا - الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية. (2018). «القدس وحدودها المتغيرة». القدس: باسيا.
- بارنيق، ناحوم. (2024 / 9 / 10). «الضم بالأمر الواقع: هكذا يطبق سموتريتش كماشته على الضفة». جريدة الأيام الفلسطينية نقلاً عن ידיעות أحرونوت. تم الوصول إليه في: 2025 / 02 / 08
- <https://www.al-ayyam.ps/ar/Article/405347/>
- بيستروف يفغينيا، وسوفير أرنون. (2011). إسرائيل ديمغرافياً 2010 - 2030: في الطريق نحو دولة دينية. رام الله: مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- التل، عبد الله (1990). كارثة فلسطين. ط2. عمان: دار الهدى.
- الجامعة العربية الأمريكية. (2010 / 06 / 05). «الجامعة العربية الأمريكية ومركز الديمقراطية وتنمية المجتمع يعقدان مؤتمراً دولياً حول الأمن الإنساني في المناطق «ج»». يُنشر الرابط الآتي (شوهده في 2025 / 02 / 02):
- <https://www.aaup.edu/ar/News> الجامعة - العربية - الأمريكية - ومركز - الديمقراطية - وتنمية - المجتمع - يعقدان - مؤتمر - دولي - حول - الأمن - الإنساني - في - المناطق - ج



- جابوتنسكي، زئيف فلاديمير. (تشرين الثاني/ نوفمبر، 1990). «الجدار الحديدي، وأخلاقية الجدار الحديدي». ترجمة: محمود محارب. مجلة قضايا: العدد (5). ص: 56 - 67.
- الخالدي، وليد. (1997). كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948 وأساء شهدائها. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- الجرباوي، علي. (2023). من الطرد إلى الحكم الذاتي: المسعى الصهيوني لوأد فلسطين. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - كتاب القدس الإحصائي السنوي - للسنوات: 2021 - 2024.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (31/12/2024). «د. عوض تستعرض أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2024». تم الوصول إليه في 01/02/2025، من: <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5902>
- حباس، وليد. (2024/05/27). «الاستيطان الرعوي في الضفة الغربية: نريد أن يكون فقط يهود في الضفة الغربية وليس عرباً». مركز مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. ملحق المشهد الإسرائيلي. ينظر الرابط الآتي (شوهد في 25/01/2025): <https://www.madarcenter.org//11910> - الاستيطان - الرعوي - في - الضفة الغربية - نريد - أن - يكون - فقط - يهود - في - الضفة الغربية - وليس - عرب - حباس، وليد. (تموز، 2024). «هل استعادت إسرائيل السيطرة على بعض مناطق «ب» في الضفة الغربية؟» قراءة في قرار الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 28 حزيران 2024. مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. ملحق المشهد الفلسطيني.
- حباس، وليد (2021). «ماذا يعني بينيتب» تقليص الصراع» مع الفلسطينيين، وكيف يلتقي هذا المفهوم مع أجندة الصهيونية الدينية؟» مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. ملحق المشهد الإسرائيلي.
- الخالدي، رجا، ورفيدي أنهار. (2024). «التغير الديمغرافي القسري: الصمود السكاني الفلسطيني أمام قوى التجزئة والطرد الاستعمارية». في «معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس». وقائع وأوراق المؤتمر الوطني للسكان: الديمغرافيا بين الصمود والتنمية. ص: 111 - 159.
- روحانا، نديم. (2014). «المشروع الوطني الفلسطيني: نحو استعادة الإطار الكولونيالي الاستيطاني». مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد (97). ص: 18 - 36.
- زريق، إيليا. (2003). «الديمغرافيا والترانسفير: طريق إسرائيل إلى اللامكان». مجلة

- الدراسات الفلسطينية. المجلد (84). العدد (55). ص: 42 - 59.
- سالم، وليد. (خريف 2019). «الحركات الاجتماعية في القدس الشرقية: من الكفاح الوطني العام إلى الكفاح التنموي المحلي وبناء السيادة من أسفل»، مجلة المقدسية. العدد (3). ص: 141 - 169.
- سالم، وليد. (خريف 2021). «ورقة تحليل سياسات حول الخيارات الفلسطينية التفاوضية المتعلقة بالقدس». مجلة المقدسية. العدد (12). ص: 119 - 153.
- سالم، وليد. (خريف 2024). «لاجئو القدس ونازحوها ودور وكالة الغوث تجاههم». مجلة المقدسية: العدد (24). ص: 25 - 57.
- ساند، شلومو. (2010). اختراع الشعب اليهودي. رام الله: مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- أبو ستة، سلمان. (2011). أطلس فلسطين 1917 - 1966. لندن: هيئة أرض فلسطين.
- سخيني، عصام. (1986). فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني. ط2. عكا: دار الأسوار.
- شافير، غرشون. (شباط 2002). «الأرض، العمل والسكان في الاستيطان الصهيوني». في «شlicht، أنطون (معد و مترجم). ذاكرة، دولة وهوية: دراسات انتقادية حول الصهيونية وإسرائيل. رام الله: مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. ص: 143 - 175».
- شيف، زئيف. (1988). «مستوطنون في مواجهة الجيش الإسرائيلي». في «المصدر: مقالات مترجمة من الصحف العبرية. القدس».
- الصالح، نبيل. (2014). عنف المستوطنين وأثره على الفلسطينيين. رام الله: مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- عابد، حمزة وآخرون. (2023). مدخل لفهم الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية والقدس. إسطنبول: مركز رؤية.
- عايد، خالد (1995). «محصلة الاستيطان منذ اتفاق أوسلو ونذر 1995». مجلة الدراسات الفلسطينية. المجلد (6). العدد (21). ص: 114 - 128.
- القواسمي، فراس علي. (صيف 2021). «المشاريع الاستيطانية الصهيونية في محافظة القدس». مجلة المقدسية. العدد (11). ص: 63 - 113.
- كراج، يوسف. (2014). «الديمغرافيا والصراعات في سياق إسرائيل / فلسطين». مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية. العدد (8). ص: 35 - 50.



- مجلس الوزراء الفلسطيني. أجددة السياسات الوطنية 2017 - 2022.
- مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. (2021). «مشروع تسوية أراضي القدس 2018 - 2025: قرار الحكومة الإسرائيلية 3790».
- مصالحة، نور. (2003). إسرائيل وسياسة النفي: الصهيونية واللاجئون الفلسطينيون. رام الله: مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- مصالحة، نور. (2002). أرض أكثر وعرب أقل: سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق 1949 - 1996. ط2. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- مصطفى، وليد. (1997). القدس سكان وعمران من 1850 - 1996. القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال.
- معهد القدس لأبحاث السياسات. (2019). نخيم شعفاط. القدس.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (6 - 7 / 7 / 2012). «مؤتمر واقع ومستقبل منطقة «ج» والأغوار: الاستيلاء الإسرائيلي وسبل المواجهة». يُنظر الرابط الآتي (شوهد في 2025 / 01 / 15):

<https://www.palestine-studies.org/ar/node/1635963>

- نصيرات، فدوى. (2014). دور السلطان عبد الحميد الثاني في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين (1876 - 1909). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- نورداو، ماكس. (شتاء 1991 - 1992). «مقالتا ماكس نورداو حول العرب». ترجمة: محمود محارب. مجلة قضايا: العدد (9). ص: 87 - 100.
- هاندل، أريئيل. (2012). «تاريخ زمني لنظام الاحتلال». في «حنفي، ساري وآخرون (محررون). سلطة الإقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

### English Resources

- CIE (Center for Israeli Education). (January, 2004) «Sharon orders 2 Settlements Dismantled». <https://israeled.org/>
- Dana, Tariq. (2024). «Notes on the Exceptionalism of the Israeli Settler Colonial Project». Middle East Critique Journal: Vol.33. pp.
- Dellapergola, Sergio. (2011). Jewish Demographic Policies: Population Trends and Options in Israel and the Diaspora. The Jewish Population Policy Institute.
- Dekel, Udi, Cohen, Reem & Shalev, Noy. (2023). «The Struggle Over Area

- C: Change Direction Toward a Space of Understanding with the Palestinian Authority». <https://www.inss.org.il/publication/c-territory/>
- Dilmoni, Yigal (11/3/2017). «The Sun isn't Setting on the Settlement Enterprise». Haaretz.
  - ESCWA - Economic and Social Commission for Western Asia (2013). Israeli Practices towards the Palestinian People and the Question of Apartheid.
  - Eisenstadt. S. N. (1967). Israeli Society. New York: Basic Books, Inc., Publishers
  - Hanafi, Sari (2012). «Explaining Spacio - cide in the Palestinian Territory: Colonization,separation, and State of Exception». Current Sociology Journal: Vol (61). No (2).
  - Hasson, Nir. (29/5/2022). «Just 5 Percent of East Jerusalem Palestinians Received Israeli Citizenship since 1967». <https://www.haaretz.com/>
  - Jerusalem Institute for Policy Research. (2022). Jerusalem Statistical Yearbook. Jerusalem.
  - Sabella, Bernard. (April/May 1991). «The Demography of Conflict: A Palestinian Predicament». New Outlook. P: 11.
  - Salem, Walid (May 2018). «Jerusalmites and the Issue of Citizenship in the Context of Israeli Settler Colonialism». Journal of Holy Land and Palestine Studies: Vol.17, No.1.
  - Smotrich, Bezalel. (2017). The Decisive Plan. Shiloah Center.
  - Sprinzak, Ehud. (1991). The Ascendance of Israel's Radical Right. Oxford University Press.
  - Tamari, Salim (editor). (1998). Jerusalem 1948: The Arab Neighborhoods and their Fate in the War. Jerusalem: The Institute of Jerusalem Studies and Badil Resource Center.
  - The European Union Heads of Mission Report about Area C and East Jerusalem (2011 - 2012).
  - Veracini, Lorenzo (2013). «The Other Shift: Settler Colonialism, Israel and Occupation». Journal of Palestine Studies: vol.42. No.2. pp: 26 - 42.
  - Wolfe, Patrick (2006) «Settler Colonialism and the Elimination of the Native».





Journal of Genocide Research: Vol.8. No.4. pp387 - 409.

- World Bank West Bank, Gaza (2013). Area C and the Future of the Palestinian Economy.

- Yesha Council. (2013). Judea and Samaria - It's Jewish, It's Vital, It's Realistic.

### مواقع إلكترونية وإخبارية

- جريدة الأيام (1/3/2017).

- الصفحة الإلكترونية لحزب زهوت [www.zehutinternational.com](http://www.zehutinternational.com)

- موقع أوتشا [www.ocha.opt](http://www.ocha.opt)

- موقع مؤسسة باسيا [www.passia.org](http://www.passia.org)

- موقع بلدية القدس الإسرائيلية [www.jerusalem.muni.il](http://www.jerusalem.muni.il)

- موقع قناة 7 العبرية (10/11/2017).

- موقع المكتب الوطني للدفاع عن الأراضي ومقاومة الاستيطان

<https://nbprs.ps>

- موقع مؤسسة بتسيلم [www.btselem.org](http://www.btselem.org)

- موقع مركز عدالة [www.adalah.org](http://www.adalah.org)

- وكالة معاً (5/12/2016). و6/7/2017، و3/1/2018.

- الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية [www.palquest.org](http://www.palquest.org)

- Peace Now Website: [www.peacenow.org.il](http://www.peacenow.org.il)

- The Israeli Central Bureau of Statistics (CBS) 2023 and 2024: [www.gov.il](http://www.gov.il)